الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٦٦

الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الرويعي (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السبعين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/70/573)

الرئيس بالنيابة: معروض على الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض الصادر في الوثيقة A/70/573، والتي تتضمن مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها. ونص مشروع القرار كما يلي:

”إن الجمعية العامة،

”وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض، والتوصية الواردة فيه،

”توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض“

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة وثائق التفويض، السيد يان كيكرت، الممثل الدائم للنمسا.

السيد كيكرت (النمسا)، رئيس لجنة وثائق التفويض (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بالنيابة عن لجنة وثائق التفويض، أن أعرض تقرير اللجنة بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء في الدورة السبعين للجمعية العامة، والوارد في الوثيقة A/70/573.

وبعد نظر لجنة وثائق التفويض في وثائق تفويض الممثلين في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة مشروع قرار قبول أوراق التفويض. وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار بشأن وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحالية للجمعية العامة، الوارد في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة.

وأود الإشارة إلى أنه منذ جلسة لجنة وثائق التفويض، تسلم أمين اللجنة وثائق تفويض رسمية بالشكل المطلوب في المادة ٢٧ من النظام الداخلي تخص المملكة العربية السعودية. وعليه، يُطلب من الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار الذي

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

يتضمن الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض ووثيقة التفويض الإضافية التي قُدمت عقب جلسة لجنة وثائق التفويض.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة وللأمانة العامة على تسهيل عملنا.

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السبعين“، الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها. وقد اعتمدته اللجنة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨/٧٠).

الرئيس بالنيابة: طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة في سياق تعليل التصويت بشأن القرار الذي اتُخذ للتو. وأود أن أُذكّره بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق. وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بشأن القرار المُتخذ للتو. ومع ذلك، أود أن أعرب عن تحفظ وفد بلدي على أجزاء التقرير الوارد في الوثيقة A/70/573 وفي القرار والتي يُمكن أن تُفسر بوصفها اعترافا بالنظام الإسرائيلي.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A /70/373)

مشروعا القرارين (A/70/L.20 و A/70/L.24)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذه البيان بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة، السيد ماغتر ليكتوفت.

”نناقش اليوم تقرير الأمين العام عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. في البداية، أود أن أثني على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومختلف كيانات الأمم المتحدة التي تلتزم بتعزيز قيم ثقافة السلام. وأود أيضا تسليط الضوء على الدور الذي قامت به البعثة الدائمة لبنغلاديش في عرض مشروع القرار هذا.

”كما أشكر الأمين العام على تقريره (A/70/373)، الذي جاء في وقت مناسب للغاية بالنظر إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً والأنباء المتواترة عن التعصب ضد الأشخاص المشردين قسراً. وتبين الأحداث الأخيرة بوضوح أن نشر ثقافة السلام وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان ربما يكون أكثر أهمية اليوم من أي وقت في ماضينا.

”إلا أن التحديات التي نواجهها في بناء ثقافة السلام ظاهرة للعيان في عالمنا اليوم. وهي ظاهرة في النزاعات المحتدمة في جميع أنحاء العالم، والتي تقسم المجتمعات، حيث يُستهدف المدنيون الأبرياء ويُنتهك القانون الإنساني وتُدمر أسس التنمية. وهي ظاهرة في العنف والموت واللاإنسانية الناشئة عن أعمال المتطرفين الذين يمارسون العنف. وهي ظاهرة في استمرار أعمال عصابات الجريمة المنظمة والحكومات الفاسدة والمحتالة وفي أعمال أولئك الذين يهاجمون الثقافة والتنوع. وهي ظاهرة في الظلم المتمثّل في الفقر المزمن أو انعدام الفرص أو عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ وفي

الزيادة المطّردة في التدهور البيئي، وفي التمييز الذي تعانيه الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

”وتقرير الأمين العام يورد الديناميات التي تؤدي إلى نشوء حالات الصراع والعنف والتمييز والتعصب هذه. ويبرز أيضاً الاتجاهات الرئيسية في الهجرة ووسائط الإعلام والتجارة والسياحة والتحضر وتغير المناخ والتكنولوجيا الجديدة التي تُتيح فرصاً وأدوات جديدة للنهوض بالتفاهم والاحترام المتبادلين.

”وفي الوقت نفسه، يسلّم التقرير بأنه بالإضافة إلى عدم المساواة والتحيز والتعصب والنزاع، فإن وسائل الاتصال مثل الإنترنت غالباً ما يجري استغلالها كأدوات لبث الفرقة والتحريض على الكراهية والعنف. ولذلك، فهناك حاجة واضحة إلى أن يتكيّف المجتمع الدولي مع الاتجاهات الراهنة في العالم اليوم، ويعمل على مواءمة الاستراتيجيات وتوفير الموارد التي تتناسب مع هذه المهمة.

”وخلال هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية، هناك عدد من الفرص المتاحة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لمواصلة النهوض بثقافة السلام المبنية على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها والتمتع بها. والإسراعُ في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) يمثل واحدة من تلك الفرص.

”إن إدراج أهداف وغايات من أجل بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع وأيضاً للتصدي للعوامل المحركة للصراع والعنف، من قبيل الاستبعاد وعدم المساواة أو غياب سيادة القانون أو المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، سينهض إلى حد كبير بثقافة السلام تمشياً مع العقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢.

”وفي هذا الصدد، لا بد من بذل كل الجهود خلال هذه السنة الأولى لأهداف التنمية المستدامة لإشراك جميع الجهات الفاعلة والشروع في التنفيذ على أفضل نحو ممكن. وهناك أيضاً حاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي بشكل عاجل الجهود الرامية لوضع حد للنزاعات التي طال أمدها، مثل ذاك الذي يجري في سورية.

”وفي نفس الوقت، لا يمكن أن يعالج الوسطاء الخارجيون أو حفظة السلام جميع الخلافات والنزاعات في مجتمع ما. فالقدرات الوطنية الخاصة بإدارة النزاع وإقامة الحوار لها نفس الأهمية البالغة التي يكتسيها إنعاش الاقتصاد أو البنى التحتية. فإجراء حوار مدني موسّع وبناء القدرات الفعالة والمستدامة من أجل منع نشوب النزاعات وحلّها هما من العوامل التي تسهم في تحقيق تحول في مؤسسات الحكم. ولهذه القضايا أهمية خاصة في سياق الاستعراضات الجارية بشأن بناء السلام وعمليات السلام وحول المرأة والسلام والأمن. وهي أيضاً ذات صلة بخطة عمل الأمين العام المقبلة بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف.

”وهذا ليس سوى عدد قليل من الفرص المتاحة أمامنا لبناء عقلية ثقافة السلام التي تمثل النهج البناء والوقائي الأفضل للحد من النزاعات. ويجب علينا جميعاً أن نعمل أيضا لاعتناق تلك العقلية سواء في سياساتنا المحلية أو الإقليمية أو الدولية. وفي مواجهة التهديدات من أولئك الذين يرغبون في التفريق بيننا، يمكن أن تسهم الجمعية العامة في نشوء ثقافة السلام من خلال إظهار قوة التضامن والاعتزاز بتنوعنا ومواصلة إحراز تقدم نحو بلوغ أهدافنا المشتركة للسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة“.

(تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/70/L.24.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أعرض، باسم جميع الدول الأعضاء المشاركة في التقديم، مشروع القرار المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“ (A/70/L.24)، وذلك في أول بيان لي أمام الجمعية العامة بصفتي الممثل الدائم لبنغلاديش.

وتفخر بنغلاديش بعرضها هذا النص على الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠١. ويسرنا أنه يحصل على تأييد ساحق من الدول الأعضاء وأنه يُعتمد كل سنة بتوافق الآراء.

إن السلام جزء لا يتجزأ من الوجود البشري. وغرس عقلية ثقافة السلام هو طموح للبشرية جمعاء. كما أنه جوهر ميثاق الأمم المتحدة. ويواجه العالم اليوم من المشاكل الكثير بسبب ضيق الأفق الذي يعطل هدفنا المشترك في إقامة مجتمع سلمي ومستدام وتقدمي. ويولّد عدمُ المساواة والتمييز والتعصب والكراهية في جميع أنحاء العالم أبعاداً جديدة للصراعات. وعدد السكان المشردين اليوم هو الأعلى في التاريخ الحديث. ويشكل تغير المناخ تحديات هائلة للمجتمع العالمي. ويظلّ الإرهاب والتطرف العنيف عقبتين رئيسيتين أمام السلام والتنمية العالميين. وفي هذا السياق، يتحتّم في عالم اليوم أن نغرس عقلية ثقافة السلام للتصدي لهذا الخطر.

وتلتزم بنغلاديش بالترويج لثقافة السلام واللاعنف. وقبل أكثر من أربعة عقود، قدم الأب المؤسس لدولتنا، البانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، في أول خطاب له أمام الجمعية العامة، تصوّراً لإنشاء نظام عالمي قائم على التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية والتحرر من الفقر والجوع والاستغلال والعدوان. وتلتزم الحكومة الحالية، بقيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، أيضاً بتعزيز السلام ليس على المستوى الوطني وحسب بل أيضاً على المستويين الإقليمي والدولي، وتتبع سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن أحرّ تعازي وفد بلدي للأسر المفجوعة للضحايا الأبرياء لعمليات القتل الغاشم لأشخاص معوقين أمس. وهذا أكثر إيلاماً فيما نحتفل اليوم بـ ”اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة“.

ونشكر الدول الأعضاء ووفودها على مشاركتها النشطة في عملية المفاوضات هذا العام. يتناول مشروع القرار A/70/L.24 عناصر مختلفة للترويج لثقافة السلام. اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أربعة عناصر جرى الإقرار بها في مشروع القرار.

أولا، إنه يرحب بإدراج الترويج لثقافة السلام من أجل التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠. ثانيا، يشدد مشروع القرار على التعليم بوصفه العنصر الأكثر أهمية في إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة السلام من أجل التفاهم المتبادل والمواطنة الإيجابية وحقوق الإنسان. ثالثا، يسلط الضوء على دور النساء والشباب في النهوض بثقافة السلام ولا سيما أهمية زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. رابعا، ينوه مشروع القرار بمبادرات المجتمع المدني بالتعاون مع الحكومات من أجل تعزيز القدرات المدنية لتعزيز السلامة البدنية للسكان الضعفاء المعرضين لخطر العنف وتشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

أتاح لنا المنتدى الرفيع المستوى الذي نظمه في ٩ أيلول/سبتمبر رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين فرصة فريدة للجمع بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وتنشيط مسعانا المشترك للترويج لثقافة السلام. من شأن عقد هذه الأنشطة كل عام أن يبعث رسالة قوية إلى العالم، ولا سيما الشباب مفادها أن الأمم المتحدة ملتزمة حقا بتعزيز ثقافة السلام. ونتطلع إلى قيام رئيس الجمعية العامة خلال الدورة السبعين بعقد المنتدى الرفيع المستوى، ونأمل أن يسهم إسهاما مجديا في تعزيز ثقافة سلام من أجل عالم مستدام يسوده السلام يراعي البشر ويراعي الكوكب وشامل للجميع.

قبل شهرين فقط، اعتمد زعماء العالم خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠، التي توضح الصلة الهامة بين السلام والتنمية. لقد جرى التأكيد على التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات والطوائف بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر التنمية في هذه الخطة التحولية. وبينما ننظر إلى خطة عام ٢٠٣٠ في مجملها، فإن هدفها ٤,٧ يعترف تحديدا بأهمية تعلم ثقافة السلام واللاعنف من أجل التنمية المستدامة.

وفي سياق عملية الإصلاح الجارية لهيكل بناء السلام، يكتسي مشروع القرارA/70/L.24 أهمية، إذ أن بناء عقلية ثقافة السلام يشكل النهج الوقائي الأساسي الأكثر إيجابية للحد من النزاعات. تبدأ ثقافة السلام بكل واحد منا. وما لم نكن مستعدين لإدماج السلام واللاعنف كجزء من حياتنا اليومية، فلا يمكننا توقع أن يسود السلام مجتمعاتنا أو دولنا أو كوكبنا. ينبغي أن نكون مستعدين وواثقين في التصدي لتحديات حياتنا بطريقة غير عدوانية.

يحظى النص بدعم عدد كبير من الدول الأعضاء كل سنة. ويسرني أن أشير إلى أن هذا العام يشارك أكثر من ٩٠ بلدا في تقديم مشروع القرار الهام هذا. ونعرب عن خالص الشكر والثناء إلى جميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم والتزامهم. ويحدوني الأمل، على غرار السنوات الماضية، أن نتمكن من اعتماد مشروع القرارA/70/L.24 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين كي تعرض مشروع القرار A/70/L.20.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/70/L.20، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“.

في عام ٢٠٠٤، قدمت الفلبين للمرة الأولى قرارا إلى الجمعية العامة بشأن تشجيع الحوار بين الأديان (القرار ٥٩/٢٣). وقد فعلنا ذلك انطلاقا من اعتقاد راسخ – يتشاطره العديد من الشركاء في الأمم المتحدة – بأن أحد سبل تحقيق السلام العالمي سيكون من خلال تقريب الأسرة البشرية بفهم أعمق واحترام أكبر لتنوعها.

إن مبادرتنا الرامية إلى تحقيق السلام العالمي من خلال فهم أعمق لتنوعنا الديني والثقافي زادت قوة يوما بعد يوم واجتذبت الاهتمام والمشاركة والملكية من جانب المزيد والمزيد من أصحاب المصلحة. الآن، في عام ٢٠١٥، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تشمل من بين أهدافها تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة. ويتواءم ذلك تماما مع رؤية مشروع القرار الذي نقدمه اليوم.

يشير مشروع القرار إلى دعوة الجمعية العامة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى الاضطلاع بدور رائد في العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). ويلاحظ مشروع القرار نشاطين جديدين من أنشطة اليونسكو – حملة التحالف من أجل التراث التي تهدف إلى الاحتفاء بالتراث الثقافي والتنوع والمحافظة عليهما في جميع أنحاء العالم، ومؤتمرها بشأن الشباب والإنترنت: مكافحة الأصولية والتطرف. ويلاحظ مشروع القرار أيضا شتى مبادرات الدول الأعضاء، مثل المؤتمر الخامس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي عقد في كازاخستان في حزيران/يونيه، والندوة الدولية لإطلاق المبادرة الأفريقية بشأن التعليم من أجل السلام والتنمية من خلال الحوار بين الأديان والثقافات في أفريقيا، التي عُقدت في بنن في أيار/مايو.

كما يستفيد النص من حوالي عقد من الخبرات المتعلقة بالحوار بين الأديان والثقافات. ولا يمكنني أن أشدد أكثر على قيمة ما نواصل القيام به في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، وكيف يخدم هذا الحوار كأساس للتوصل إلى سلام

عادل ودائم. وكما نقول جميعا، بدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة.

وتشكر الفلبين وباكستان جميع الدول الأعضاء التي درجت على المشاركة في تقديم هذا القرار وتأييده على مر السنوات. واسمحوا لنا أيضا أن نرحب ونشكر الدول الأعضاء التي تشارك للمرة الأولى في تقديم مشروع القرار.

السيدة لوذي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل عن البند ١٦ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“. ونشيد باليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات على إسهامهما القيم في الحوار بين الأديان والثقافات ونثني على الدول الأعضاء التي اتخذت مبادرات مختلفة للنهوض بهذا الهدف. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه وأشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع قرار هذا العام وساهمت في تحديثه إثرائه.

لا يزال طموحنا ورؤيتنا المشتركتين لعالم يسوده السلام والوئام بعيد المنال. لا تزال الصراعات المسلحة محتدمة في عدة أجزاء من العالم. ويستمر الفقر. وتمخض بعض الصراعات عن تشريد للسكان ولاجئين ومهاجرين قسرا، على نطاق غير مشهود منذ أكثر من نصف قرن. وتنتشر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وما زال الإرهاب يمثل تهديدا عالميا ويبدو أنه يتخذ شكلا أكثر فتكا. يشكل هذا تحديا لم يسبق له مثيل.

وفي الوقت نفسه، فإننا نشهد تنامي الاتجاه نحو كراهية الأجانب والتعصب الديني مع انتشار أنواع جديدة من الأيديولوجيات المتطرفة في أجزاء مختلفة من العالم. تتطلب هذه الظاهرة المعقدة، رغم أنها مترابطة، اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة واستراتيجية شاملة وطويلة الأجل. ولا وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تستجيب للأعراض فحسب، بل وأن تعالج الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء التطرف المقترن بالعنف والإرهاب. وينبغي بالتأكيد أن يشمل هذا إجراء المزيد من الحوار الهادف بين مختلف الأديان والحضارات في العالم.

ترتكز الديانات الكبرى في العالم على قيم مشتركة ينبغي أن توحدنا وألا تفرقنا. نحن بحاجة إلى تحديد هذه القواسم المشتركة وأن نبني عليها. يمكن أن يستخدم التنوع الثقافي بوصفه قوة إيجابية لتعزيز الوئام والتعاون في مجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الديانات ومتعددة الأعراق.

تحقيقا لذلك، فإنه يتعين علينا توحيد جهودنا وحشد إرادتنا وطاقتنا الجماعيتين لأجل القضاء على التحيز والتعصب ونبذ القوالب النمطية والانخراط في حوار حقيقي وبنّاء بين الثقافات والأديان.

وينبغي السعي إلى الحوار بين الأديان والثقافات بصورة منظمة، متعددة المستويات وشاملة للجميع، بمن في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الزعماء الدينيون وقادة المجتمعات المحلية والعلماء ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لهذا الحوار في تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات بإزالة الشكوك وانعدام الثقة المتبادلين وتعزيز التفاهم بين الحضارات كي نتكمن من بناء ثقافة السلام على نطاق عالمي.

ويدعو مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم دول العالم جميعا إلى تيسير وتعزيز مختلف قنوات وأبعاد هذا الحوار عبر المشاركة الكاملة من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويدعو أيضا وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى دعم وتيسير هذا الحوار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويحدونا وطيد الأمل في أن تؤيد الجمعية العامة مرة أخرى هذا القرار بالإجماع.

السيد ساروبي (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): بداية، تتقدم باراغواي بالشكر إلى الأمين العام بان كي – مون على تقريره المفصّل عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/70/373).

وهذه هي المناسبة الثانية التي يُقدَّم فيها تقرير موحد عن تنفيذ القرارين ١٣٩/٦٩ و ١٤٠/٦٩.

وحين اجتمعت دول العالم بهدف إنشاء المنظمة، فقد فعلنا ذلك بناء على فكرة منع تكرار الكوارث التي وقعت في النصف الأول من القرن العشرين. وإذ نحتفل اليوم بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، في وقت تطرح فيه علينا تحديات جديدة كل يوم، ترى باراغواي أنه يتعين علينا تعزيز ذلك الالتزام ومواصلة السعي إلى تحقيق تلك المثل العليا كي نضمن تمتع جميع البشر بحياة أفضل.

ونحن شهود على التقدم الكبير المحرز، ولكننا نمر في الوقت نفسه بلحظة حرجة تزهق فيها أرواح الآلاف من البشر يوميا، في حين تُشرّد الأسر من ديارها وترغم فيها شعوب بأكملها على الهجرة القسرية. وقد جعلت هذه المآسي الحالة الراهنة في غاية الخطورة بفعل أثر الدمار الذي لا سبيل لإصلاحه الذي تسببه للبيئة وتراثنا الثقافي، على نحو يصعب التخفيف من حدته.

لقد عرّفت الأمم المتحدة المسألة قيد النظر اليوم، ألا وهي ثقافة السلام، على أنها مجموعة من القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تنبذ العنف، وتؤدي إلى منع نشوب النزاعات بمعالجة أسبابها الجذرية عبر الحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والأمم. وقد بيّن نطاق هذا التعريف، مع مرور الزمن، أن المسار المناسب للسعي إلى تحقيق السلام يتمثل أيضا في ضرورة معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات أو إدامتها.

تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الضروري للغاية تعزيز التنمية والقضاء على الفقر وعدم المساواة. وينبغي أن تولي جهودنا أولوية للاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لأكثر الفئات السكانية ضعفا، ما دمنا قد تعلمنا أن السلام لا يعني غياب النزاع فحسب، وأن الفقر وعدم المساواة يهددان السلام أيضا. وفي ذلك الصدد، فإن على الدول الالتزام بالحد من عدم المساواة بجميع أشكالها داخل البلدان كي يتسنى للأفراد التمتع بحقوقهم كاملة. ولحسن الحظ، فقد توفرت لنا اليوم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ونأمل أن تسهم في تسوية أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

وترى باراغواي بل تثق أيضا في أن النظام المتعدد الأطراف يشجع على ثقافة السلام ويكفلها استنادا إلى مبادئ توجيهية واضحة تمكّن البلدان من اتخاذ إجراءات ملموسة. ولذلك السبب، فإننا نعمل بصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، على تعزيز حقوق الإنسان على نحو شامل وغير قابل للتجزئة أو التصرف، فضلا عن تحسين وتنسيق آليات حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ذلك الصدد، فقد حثت باراغواي، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة على اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/١٨ المعنون ”التعارض بين الديمقراطية والعنصرية“ الذي يؤكد مجددا أن العنصرية وما يتصل بها من أشكال التعصب تهددان حقوق الإنسان وتتعارضان مع الديمقراطية وسيادة القانون. وترى باراغواي أن حرمان الأفراد من الحصول على حقوقهم الأساسية يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات الوطنية والمنظمات، ويقوض الطريق المؤدي إلى التعايش السلمي بين الشعوب.

علاوة على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار بأن التعليم أحد الوسائل الأساسية لبناء ثقافة السلام، ما تزال باراغواي ملتزمة، منذ انتخابها مؤخرا عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بتعزيز التنوع الثقافي عبر حماية جميع جوانب التراث وتحسين وسائل التعبير الثقافي. وينبغي أن يسهم فهمنا وتسليمنا بأن التنوع يؤدي إلى إثراء بيئتنا – عوضا عن التفريق فيما بيننا – في بناء السلام.

واقترح بلدي – إسهاما منه في بناء ثقافة السلام – أن تحدد الجمعية العامة يوم ٣٠ تموز/يوليه يوما دوليا للصداقة. وأُعتمد ذلك الاقتراح بتوافق الآراء بوصفه القرار ٢٧٥/٦٥. ونحن مقتنعون بأن من شأن القيمة العالمية للصداقة أن تحفز المبادرات السلمية وتعزز روح التسامح، وتسهم في بناء الجسور بين المجتمعات، فضلا عن احترام التنوع الثقافي والديني. وتسهم الصداقة أيضا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة بغية تعزيز الحوار والتضامن والتفاهم والمصالحة بين الحضارات.

وليس لدينا أدنى شك في أننا قد تعلمنا بعض الدروس المفيدة. فقد تغلبنا على العقبات وأحرزنا تقدما في بعض المسائل الهامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فلنتعلم من أخطائنا إذن، ولنواصل تبادل الممارسات الجيدة، ولنقبل بالتنوع ولنحترم مختلف الثقافات ولنغرس القيم التي تسهم في بناء عالم أفضل وأكثر عدلا للبشرية جمعاء.

وأخيرا، أود أن أحيط الجمعية علما بأن بلدي من بين مقدمي مشاريع القرارات التي قدمها وفدا بنغلاديش والفلبين، وأنه يتطلع إلى اعتمادها بتوافق الآراء.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول ال ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فييت نام، وبلدي بروني دار السلام.

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/70/373). يقدم التقرير عرضا شاملا ومفصلا عن أنشطة المنظمة وإنجازاتها وما تواجهه من تحديات بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الاهتمام المشترك والتي تثير قلق الجميع.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالفلبين وبنغلاديش وإيران وباكستان على جهودها في تيسير مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال ”ثقافة السلام“.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلان كوالالمبور لعام ٢٠١٥ بشأن إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الرابطة في كوالالمبور، ماليزيا، الذي ينشيء رسميا جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتؤكد جماعة الرابطة على تطلعاتنا إلى إقامة مجتمع قائم بحق على القواعد الشعبية، مُوَجَه لخدمة الناس ومُركَز عليهم. واعتمد قادتنا أيضا إعلان الرابطة لعام ٢٠٢٥: ”المضي قدما معا“، وما زلنا ملتزمين بعملية الجارية للرابطة لبناء المجتمعات المحلية، مسترشدين بمقاصد ومبادئ ميثاق الرابطة.

إن جماعة الرابطة تتسم بثراء تنوع الشعوب واختلاف خلفياتها وأعراقها ولغاتها وأديانها وثقافاتها، التي تعيش معا في منطقة يسودها السلام الدائم والأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام والرخاء المشترك والتقدم الاجتماعي. ومنذ إنشاء الرابطة في عام ١٩٦٧، استطاعت دولها الأعضاء أن تتعايش في سلام نسبي على الرغم من تعدد الأعراق والأديان والثقافات في المجتمعات في المنطقة. ولن تبالغ الرابطة مهما أكدت على أهمية إيجاد وصون ثقافة السلام في المنطقة، وخارجها. وإعلان الرابطة لعام ١٩٦٧ وميثاقها لعام ٢٠٠٧ يكرسان التزام الرابطة بصون السلام والأمن والاستقرار.

وتلتزم الرابطة بتعزيز مبادئها الأساسية، وقيمها ومعاييرها المشتركة، فضلا عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات السلمية فيما بين الدول، وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. كما تسعى الرابطة إلى تعزيز مركزيتها ووحدتها وتماسكها من أجل بناء مجتمع ديمقراطي وشفاف وعادل وقائم على القواعد، ويتألف من ثلاث دعائم هامة: أولا، الجماعة السياسية – الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ثانيا، الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وثالثا الجماعة الاجتماعية – الثقافية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وهذا سيتعزز على نحو أكبر برؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥: ”المضي قدما معا“، التي تذكي ثقافة السلام، بما في ذلك قيم التسامح والاعتدال، باعتبارها قوة من أجل الوئام والسلام والاستقرار في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وخارجها، وتعزيز احترام التنوع والتسامح والتفاهم فيما بين الشعوب من مختلف المعتقدات والأديان والثقافات.

وتثني الرابطة على دور الأمم المتحدة في معالجة النزاعات في جميع أنحاء العالم وتشجيع ثقافة السلام. ولدى الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، تشجعنا بالإنجازات التي حققتها هذه الهيئة على مدى العقود السبعة الماضية. كما نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا بغية تعزيز ثقافة السلام من خلال الحوار والتفاوض؛ وتعزيز التسامح والثقة والتفاهم المتبادل؛ والتصدي لجميع أشكال التطرف والنزاعات السياسية والدينية.

وتقر الرابطة بأهمية الهدف ١٦ من خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، التي تشجع على بناء المجتمعات المسالمة والجامعة من أجل التنمية المستدامة، وكفالة الفرص لوصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وجامعة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. ونرى أن خطة عام ٢٠٣٠ تتكامل مع ما نبذله من جهود لبناء المجتمع. ولذلك، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الشراكة المتعددة الجوانب القائمة بين الرابطة والأمم المتحدة.

وترحب الرابطة بمشاركة الأمم المتحدة على نحو فعال في منطقة جنوب شرق آسيا. وستواصل الرابطة تعزيز التعاون والعلاقات المؤسسية مع الأمم المتحدة في إطار الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين المنظمتين الموقع في عام ٢٠١١. ونحن نتطلع إلى المزيد من التعاون مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك تعزيز التعاون على التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل التطرف العنيف والإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، سررنا بمشاركة الأمم المتحدة في الحلقة الدراسية الإقليمية للرابطة في مجال الدبلوماسية الوقائية والتدريب على الوساطة، في بروني دار السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وترحب الرابطة بالجهود التي تبذلها مختلف المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز ثقافة السلام. وتشارك الدول الأعضاء في الرابطة في أنشطة تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ونحن نقدر التحالف في تعزيز مزيد من التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات. وقد أعيد تأكيد هذه المبادئ أيضا في إعلان بالي باعتبارها نتائج المنتدى العالمي السادس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في العام الماضي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المشاركة مع دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة في المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في باكو، أذربيجان، في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وترحب الرابطة أيضا ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الرامي إلى تشجيع زيادة المشاركة في بناء ثقافة السلام واللاعنف. فاليونسكو تقوم بدور هام في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف والتشدد، لا سيما بين الشباب. ونشيد بالمؤتمر الذي نظمته اليونسكو بشأن ”الشباب والإنترنت: مكافحة التطرف والتشدد“ في باريس، فضلا عن بدء حملة اليونسكو ”اتحدوا من أجل التراث“ لهذا العام. ونعتقد أن هذه المبادرات هامة لأنها تركز على المجالات التي يمكن أن تجتذب الشباب، والدور الهام الذي يقومون به في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف.

ومما لا شك فيه أن التفاعل الإيجابي والتآزر بين شعوب منطقة جنوب شرق آسيا قد أسهم في النجاح الذي جعل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ما هي عليه اليوم.

ومنطقة جنوب آسيا، التي يقطنها أكثر من نصف بليون شخص، تشكل فسيفساء للثقافات والأديان وموطنا للكثير من الجماعات العرقية. كما أن التنوع يمثل مصدرا لنا للقوة والانسجام في المنطقة. ويتمثل جزء كبير من ذلك في ممارسة

الاعتدال في المنطقة بجميع أبعاده. وتبني الاعتدال والتفاهم هما من القيم الأساسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي ترسخت في حياتنا اليومية.

وفي هذا الصدد، ندين ونستنكر العنف والأعمال الوحشية التي ترتكبها المنظمات المتطرفة والجماعات المتشددة، التي يشكل تأثيرها خطرا متزايد لجميع مناطق العالم. ونحن ندين جميع أعمال الدمار والعنف والإرهاب غير المشروعة بجميع أشكالها ومظاهرها، ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك دعمنا لقراراي مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، اللذين يدعوان المجتمع الدولي إلى قمع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وترى الرابطة أن كل عمل إرهابي هو عمل جبان وينبغي أن يُدان بشدة. وتشكل أعمال الإرهاب التي وقعت في فرنسا والعراق ولبنان وسورية واليمن وفي أنحاء أخرى من العالم تذكرة صارخة بضرورة أن نظل يقظين وحازمين في كفاحنا ضد الإرهاب. ويتعين علينا التنسيق بصورة أوثق للقضاء على الإرهاب والتطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، سنستمر في تقاسم أفضل الممارسات في مكافحة الغلو والتصدي لجذور التطرف في مختلف المنتديات مثل ندوة مؤتمر قمة شرق آسيا بشأن إعادة التأهيل الديني والإدماج الاجتماعي التي عقدت في سنغافورة في نيسان/أبريل.

واعتمدت الرابطة إعلان لانكاوي بشأن الحركة العالمية للمعتدلين في مؤتمر القمة السادس والعشرين للرابطة في نيسان/أبريل، والذي يحدد التدابير الرامية إلى تعزيز الاعتدال والحد من التطرف في جميع أنحاء المنطقة. ومما يشجع رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن الحركة تلقت دعما واسع النطاق من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. ومما يثلج صدورنا المبادرات التي اتخذها أصحاب المصلحة المعنيون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسة الحركة العالمية للمعتدلين، لتعزيز فلسفة الاعتدال في الرابطة بوصفها نهجا شاملا لا يقتصر على حل الخلافات والنزاعات سلميا، ولكن يشمل أيضا كفالة التنمية المستدامة والشاملة للجميع والنمو المنصف وتشجيع الوئام الاجتماعي والتفاهم المتبادل بين البلدان والمناطق.

في الختام، تغتنم رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذه الفرصة لتؤكد مجددا التزامنا بدعم ثقافة تنشر السلام والتسامح. ونحن عازمون على الاضطلاع بدور فعال في تحقيق هدف ثقافة السلام. ونعتقد أيضا أن الجهود الجماعية للرابطة ستسهم في عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم. وفي هذا الصدد، فإن الرابطة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين في دعم جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تعرب مملكة تايلند عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/70/373).

بينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نشهد إنجازات كبيرة في صون السلام والأمن الدوليين. فعلى مدى العقود الماضية، عملت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي معا دون كلل لتعزيز السلام والتسامح عبر وسائل مختلفة. ومع ذلك، في كثير من أنحاء العالم، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به لحل أو منع نشوب الصراعات أو لمواجهة الأخطار الناشئة التي تهدد السلام بسبب التعصب الديني أو العقائدي أو الاختلافات الثقافية الأخرى. والسلام لا يعني مجرد غياب العنف. بل إن السلام عملية تكفل الإدماج السياسي والاجتماعي وإمكانية الاحتكام إلى القضاء واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والحق في التنمية والتساوي في السيادة والتسامح من خلال الارتباط البناء والحوار القائم على

أساس الاحترام المتبادل والتفاهم. وأود أن ألقي الضوء على بعض وجهات نظر تايلند بشأن هذه المسألة.

أولا، تعتقد تايلند أن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف وأساليب الحياة التي تستند إلى مبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن واحترام التنوع. ونحن نتشاطر رأي الأمين العام في أننا يجب أن ننتقل من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، وهي ثقافة السلام الحقيقية. ولذلك، نحث الزعماء السياسيين والروحيين بقوة على العمل يدا بيد من أجل تعزيز الاحترام المتبادل وسد الفجوة في التفاهم بين البشر على اختلاف أديانهم أو أعراقهم أو عقائدهم أو معتقداتهم، لا سيما من خلال الحوار بين الأديان وداخلها من أجل منع نشوب الصراعات المحتملة التي قد تنشأ عن عدم احترام الاختلافات.

ودعما لإيماننا هذا، تستضيف تايلند في أوائل العام المقبل في بانكوك ندوة دولية بشأن الحوار بين الأديان، ستجمع بين جهات رسمية وغير رسمية ويشترك في تنظيمها مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، وهو هيئة فرعية من هيئات منظمة التعاون الإسلامي. ونأمل أن يسهم هذا الجهد في تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة.

ونرحب أيضا بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات. وبوصفنا من الأعضاء الأصليين في مجموعة أصدقاء التحالف، تروج تايلند على نحو استباقي لثقافة السلام والحوار بين الأديان والعقائد والثقافات. ونشيد بالتزام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والدور النشط الذي تقوم به، باعتبارها الوكالة الرائدة، هي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد.

ثانيا، ثمة دور حيوي ورئيسي للشباب بوصفهم محركا للتغيير في الحاضر والمستقبل وفي بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، من الأهمية بمكان غرس بذور التسامح والاحترام المتبادل في أفئدتهم وعقولهم من خلال التعليم والتدريب وبرامج بناء القدرات. وفي هذا الصدد، استضافت تايلند في الشهر الماضي حدثا دوليا تحت عنوان ”القمة العالمية للشباب ٢٠١٥“، التي جمعت بين قيادات شابة من جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف غرس ثقافة السلام وتعزيز المهارات اللازمة للنجاح في القيام بالأعمال الاجتماعية وإقامة صلات ودية وطويلة الأمد ووضع حلول لبعض القضايا الأكثر إلحاحا في العالم.

ثالثا، نحن على اقتناع راسخ بأن النساء عناصر للسلام بطبيعتهن وبالتالي يمكن أن يسهمن إسهاما كبيرا في غرس ثقافة السلام في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع. ولذلك، لم ندخر وسعا من أجل تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي، وتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها بوصفها عضوا منتجا في المجتمع.

رابعا، لا بد من تعزيز دور وسائط الإعلام في نشر رسالة السلام والتفاهم المتبادل والقضاء على الكراهية والتعصب وتعزيز الاحترام والتسامح بين الناس على اختلاف هوياتهم. ووسائط الإعلام المسؤولة يمكن أن تُحدث أثرا كبيرا في منع نشوب الصراعات فضلا عن مكافحة التحريض والتصدي لنشر أيديولوجية العنف ودعايات الإرهابيين.

إن السلام مفهوم متعدد الأبعاد، ويجب غرسه في الأذهان ورعايته بصورة شاملة. تتشاطر تايلند الرأي الذي أعرب عنه كثيرون ومفاده أن السلام والأمن والتنمية يعضد أحدهما الآخر. فالتنمية المستدامة تمكن من تهيئة بيئة للسلام. لذلك نؤيد ونحض بقوة على التنفيذ الكامل للهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فهو بمثابة مخطط للإدارة العالمية تؤدي إلى مجتمع مسالم وإلى التعايش السلمي بين الأمم.

إن مملكة تايلند، بوصفها مشاركا تقليديا في تقديم جميع قرارات الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تؤكد مجددا هنا التزامها بتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام.

السيد محمد (الكويت): سيدي الرئيس، يود وفدي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر إلى معالي الأمين العام، السيد بان كي – مون على تقريره (A/70/373) المعروض علينا، والمتضمن المواضيع والأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

كذلك يشيد بلدي بجميع الجهود المبذولة والدور المحوري والمساعي الحميدة التي تؤديها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام ونبذ العنف، وخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات.

إننا نعيش في عالم أصبحت فيه ثقافة السلام مهددة في ظل النزاعات والخلافات فيما بين الدول وفيما بين المجتمعات والأفراد، ويعزز من ذلك التعصب، والعنف، والاحتقان الديني والطائفي، حتى أن ظهرت الصراعات الفكرية في أقبح وأبشع صورة. ويعود أساس ما يشهده عالمنا اليوم إلى عدم تقبل الرأي الآخر، وإشاعة لغة الإقصاء، وعدم التوعية حول التعايش مع الآخرين. وما نشهده اليوم يحتم علينا السعي إلى معرفة أسباب عدم التسامح وعدم تقبل الرأي الآخر، واللجوء إلى التطرف والعنف كأساليب للتعبير، مما يستوجب علينا تضافر الجهود، على الصُعد المحلية والإقليمية والدولية من أجل تحويل ثقافة العالم من ثقافة كراهية وتعصب وحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وجودا وفكرا.

يواجه عالمنا تهديدا خطيرا يتمثل في التطرف والإرهاب. إذ ما من دولة أو مجتمع في مأمن من آفة التطرف والإرهاب التي تعتبر تحديا لثقافة السلام والحوار، مما يقتضي منا جميعا العمل على دحر تلك الآفة وإعلاء شأن رسالة السلام والتعايش السلمي، والحوار والتفاهم، والتعاون بين الأديان والثقافات. لقد شهدنا في الفترة القليلة الماضية أفعال هؤلاء المجرمين الإرهابيين في عدد من دولنا ومحاولاتهم لخلق الفوضى وزرع الخوف في مجتمعاتنا. ومن بين تلك الدول دولة الكويت التي شهدت في شهر حزيران/يونيه الماضي عملا إرهابيا شنيعا في أحد بيوت الله، ذهب ضحيته ٢٧ شهيدا، في محاولة لجر المجتمع إلى فتنة طائفية. غير أن اللُحمة الوطنية والوئام المذهبي والوعي الشديد بقيم التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع كلها شكلت سدا منيعا في وجه محاولات المجرمين لشق الصف الواحد، وفوتت الفرصة على من يريد النيل منا. إن هذا العمل الخسيس والشائن لم ولن يرهبنا، بل سيزيدنا إصرارا وتلاحما لمواجهة الإرهاب والتطرف.

يمكننا التعرف على تقدم وتطور الدول والمجتمعيات من خلال دساتيرها، فهي تعكس بشكل واضح مسار بناء الدولة الحديثة لكل دولة بعينها. لقد حرصت دولة الكويت بصورة مستمرة على رفع سقف الحرية وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش للارتقاء بالمجتمع. وقد رسّخ دستور دولة الكويت هذه القيام والمفاهيم من خلال مواده التي نصت على الحقوق والواجبات لكل مواطن من دون تمييز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة أو الدين. كما أكد دستور دولة الكويت على أن العدل والحرية والمساواة من ركائز المجتمع، وأن التعاون والتراحم عروة وثقى بين المواطنين، وأن السلام هدف الدولة، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن. وقد كفل دستور دولة الكويت حرية الرأي والتعبير، والعقيدة، والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وآمان. وانطلاقا من الحرص الدائم لحكومة دولة الكويت تعلى تعزيز أطر الوسطية وفق رسالة الدين الإسلامي الحنيف، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل اللجنة العليا لتعزيز

الوسطية والتي تهدف إلى نشر الوسطية الصحيحة في المجتمع ومحاربة فكر التطرف والغلو والتعصب بكل صوره وأشكاله، وتعزيز مبدأ الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع.

إن ثقافة السلام والحوار متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي قبل نشأة الدولة الحديثة، ونبعت منها روح التسامح وتقبل الآخر، والحوار مع مختلف الثقافات والأديان، حيث سطّر تاريخ أجدادنا القديم أمثلة عديدة عن التقارب والانفتاح مع مختلف الشعوب والحضارات. إن دولة الكويت، وإن كانت صغيرة من حيث المساحة، إلا أنها تُعتبر ملتقى الشعوب الآمنة، إذ تحتضن فوق أراضيها مواطنين من مختلف الجنسيات والثقافات، وتشكل غالبية الأديان والثقافات على وجه الأرض، وينعمون بوافر الأمن والاستقرار في ظل الاحترام المتبادل والعيش الكريم.

تماشيا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي نص على تعزيز إقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، فإن دولة الكويت تشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام، ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكل صوره وأشكاله. وهذه مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، باعتبارها إحدى وسائل منع نشوب النزاعات.

إن دولة الكويت تحرص كل الحرص على دعم جهود هذه المنظمة، إيمانا منها بالمبادئ السامية التي نص عليها ميثاقها، وتتطلع إلى دور دولي أكثر فاعلية في إطار مبادرة تحالف الحضارات التي سارعت دولة الكويت إلى الانضمام إليها وانضمت إلى فريق أصدقا التحالف. وهذا يجسد أيمان الدولة بأهمية الحوار الحضاري والتواصل بين الشعوب. وقد أعدت دولة الكويت خطة وطنية متوافقة مع أهداف مبادرة تحالف الحضارات تهدف إلى ترسيخ ثقافة التسامح والسلام والاعتدال، وتحاصر ظواهر الإرهاب التطرف والعنف. كذلك عملت دولة الكويت على إنشاء مركز عالمي للوسطية يعمل على تعزيز فكر الوسطية في المفهوم العصري من خلال الركائز التالية: الحوار، وقبول الرأي الآخر، واحترام الرأي الآخر في حالة عدم قبوله، والتعايش السلمي مع الآخرين. وقد قام هذا المركز بعقد عدة ندوات ومؤتمرات فكرية محلية وإقليمية ودولية.

في الختام، يود وفدي أن يشدد على أن إثراء ثقافة السلام ومبادئه من قبيل احترام حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير، وتطبيق العدل والمساواة، والقضاء على الفقر والبطالة، وتوعية الشعوب بمسؤولياتها تجاه عملية صناعة السلام، يستوجب منا العمل الجدي، وتعزيز التنسيق وتضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيقه وتطبيقه. إنه العنصر الرئيسي الذي ترتكز عليه المجتمعات والشعوب في تحقيق تنميتها واستدامتها، فمن دون السلام لا سبيل لتحقيق التنمية.

السيدة كونوربايفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفدي كل مشاريع القرارات في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ الجاري اعتمادها اليوم، وهي النهوض بالتفاهم والتسامح والتضامن داخل الأمم وفيما بينها، وهي مسألة تمس إليها الحاجة إليها في عالم اليوم الذي مزقته الحروب، والنزاعات، والإرهاب والتعصب الديني.

إن تنفيذ هذه القرارات يتطلب من منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، والمنظمات الإقليمية وجميع أصحاب المصالح الآخرين عملا منسق تنسيقا جيدا لتقليص حدة الفقر الذي يولد النزاعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي والشمولية، والمشاركة التعددية والديمقراطية، والتنمية المستدامة في جميع القطاعات، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال. ويجب أيضا التركيز على الأقليات العرقية والدينية، والشعوب الأصلية، واللاجئين والأشخاص المشردين والمهاجرين.

لدينا اليوم إمكانية التقليل من التطرف والتعصب من خلال التعليم والنهوض بالقيم، والاستخدام المناسب للتكنولوجيات الجديدة ونشرها، والتدفق الحر للمعلومات. ويجب أن نركز

على بناء احترام حقوق الإنسان، والتعددية والمساواة بين الجنسين، بينما نعمل على مضاعفة جهودنا لوضع حد لجميع أشكال كراهية الأجانب والتمييز العنصري والتعصب.

إن كازاخستان، بوصفها أمة تضم حوالي ١٣٠ من الجماعات العرقية والطوائف الدينية المختلفة التي تتألف من ٢٠ ديانة تقريبا، أنشأت آلية فريدة للحوار بين الأعراق والأديان، وهي جمعية شعب كازاخستان التي تؤدي دوراً هاما في تنمية الدولة وعملية صنع القرار، بما في ذلك من خلال المشاركة المباشرة في العمليات التشريعية في البرلمان في بلدي. وقد سنّت كازاخستان تشريعات جديدة وأنشأت وكالات حكومية جديدة وآليات لحماية الاحترام المتبادل والتفاهم. إن بلدي ملتزم التزاما قويا بتوفير التربية الأخلاقية والروحية لمساعدة الأطفال والشباب في التغلب على الفراغ الروحي للقيم الإنسانية وتعزيز النسيج الأخلاقي للمجتمع.

إن كازاخستان، بغية الاستفادة من حكمة ونفوذ الزعماء الروحيين في تعزيز السلام والاستقرار، تعقد كل ثلاث سنوات مؤتمرا لقادة الأديان العالمية والتقليدية. وقد أنشأ المؤتمر مجلس القادة الدينيين للتركيز على التعاون مع المنظمات الدولية والمنتديات الأخرى. وأنشأت كازاخستان أيضا منبرا للحوار فيما بين القيادات الروحية والسياسية في سعيها إلى إحلال السلام والاستقرار. ونحن نتطلع إلى تعزيز التعاون بين المؤتمر وتحالف الأمم المتحدة للحضارات لتعزيز المزيد من الحوار بين الثقافات والأديان. كما شرعت كازاخستان في عقد الأمم المتحدة الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) الذي يهدف إلى توفير حيز لأحداث وأنشطة لمدة عقد من الزمن للانتقال من ثقافة التسامح إلى ثقافة السلام الفعلي.

بينما يتهدد الإرهاب العالم بأسره، فإنه يسيئ للخطاب الديني بهدف توسيع نفوذه وتبرير عنفه وهمجيته. لم يعد سرا على أحد أن الإرهابيين يستخدمون الإسلام كأيديولوجية لهم، وبذلك يعملون على وضع تصورات مشوهة لهذا الدين. ولكن كما قال الأمين العام عن حق في المناقشة الرفيعة المستوى التي انعقدت في نيسان/أبريل بشأن تعزيز التسامح والمصالحة، فإن الديانات لا تقتل الناس، بل الناس هم الذين يقتلون. للتغلب على عدم الثقة والكراهية بادر الرئيس نور سلطان نزاربابيف، رئيس كازاخستان بالدعوة إلى عقد منتدى رفيع المستوى للأمم المتحدة في المستقبل القريب بشأن مناهضة الإسلام للإرهاب. ونحض جميع الدول الأعضاء على دعم هذه المبادرة وتوحيد صفوفها ضد الطبيعة الهدامة للراديكالية والتطرف العنيف.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي القوى بمواصلة دعم الجهود العالمية المشتركة لتعزيز السلام والاستقرار وتهيئة مستقبل أفضل للجميع.

السيد موييني (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بإتاحة الفرصة له للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن موضوع تعزيز ثقافة السلام الهام جداً. إننا نعتبر جلسة اليوم فرصة لإعادة تأكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تم تلخيصها بنقاء في مشاريع القرارات المزمع اعتمادها.

إن شأننا شأن العديد من الوفود الموجودة في هذه القاعة، ذلك أنه يساورنا قلق عميق إزاء تنامي موجه التطرف والعنف والنزاعات التي تجتاح العديد من المجتمعات، بما في ذلك في أفريقيا، بمن فيهم الناس الذين عانوا طيلة ٤٠٠ عام خلت من أهوال الرق والاستعمار، والفصل العنصري ونهب الموارد، والفقر المزمن والنزاعات التي طال أمدها. إن دولنا الفتية المستقلة عندما انضمت إلى الأمم المتحدة، كان لديها إيمان راسخ بأن شعوبنا وبلداننا لن تشهد ابدا مرة أخرى النزاعات والحروب التي جلبت مرارا وتكرارا أحزانا للبشرية يعجز عنها الوصف. ومع ذلك، ما زلنا نشهد هذه الأهوال وتداعياتها

المصاحبة، وقد شهدنا في الفترة الأخيرة ضربا من الهجرة وأزمة لاجئين لم يسبق له مثيل في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم.

إن ما يثير الدهشة أكثر هو ظهور جهات فاعلة من غير الدول تشكل عملياتها الوحشية العابرة للحدود الوطنية خطرا داهما على الأمن الجماعي. فالجماعات الإرهابية من قبيل الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم بوكو حرام، وحركة والشباب وغيرها تمثل أسوأ كابوس للجميع. ومع ذلك لا يمكن الخلاص منها بالتمني. بل نحتاج إلى العمل الجماعي والحازم لوقف أعمالها الإجرامية عن طريق القضاء على وسائل بقائها، أي الأسلحة والأموال، والأنصار والأيديولوجية.

تجدر الإشارة إلى أن التدابير العسكرية ليست في حد ذاتها الترياق المضاد للإرهاب. إذ أنها عاجزة عن ذلك! كما ذكّرنا الأمين العام ذات مرة واحدة فإن، ”القذائف قد تقتل الإرهابيين، ولكن الحكم الرشيد يقتل الإرهاب“. فالتدابير العسكرية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من التطرف وانتشار التطرف العنيف، وتناثر المشكلة، وزيادة عدد المتعاطفين مع الإرهاب.

بالإضافة إلى الحكم الرشيد على جميع المستويات، يتعين علينا تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، والقضاء على جميع أشكال التمييز، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الأمية، والحد من التفاوتات داخل بلداننا وفيما بينها. وعلينا أيضا تعزيز المؤسسات المحلية والوطنية، والإقليمية والدولية، وتحسين الإدارة العالمية، وإسكات صوت المدافع.

نشدد على أهمية التعاون الدولي في التصدي للتطرف العنيف، لا سيما بمعالجة الأسباب الجذرية له. ونرحب بعدة مداخلات جرت من أجل تلك الغاية، بما في ذلك تلك التي تتصدرها كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومهما يكن من أمر، نود أن نؤكد أنه يجب على هذه المداخلات أن تأخذ في الحسبان السياقات والأولويات الوطنية والإقليمية. في حين أن بعض البلدان قد تحتاج إلى مساعدة من أجل بناء أو إعادة بناء المؤسسات الوطنية، فقد ترغب بلدن أخرى في تركيز اهتمامها على السُبل الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف.

على سبيل المثال، تعلق تنزانيا أهمية كبرى على تمكين الشباب كوسيلة للتصدي للتطرف العنيف. وتبعا لذلك، ندرك ونقدر الدور الهام الذي يؤديه التعليم في تعزيز كفاءات مواطني العالم في المستقبل، بما في ذلك الاستعداد لفهم الآخرين والتعاطف معهم، والتفكير الناقد، وتبادل الأفكار سلميا. فعندما نمد الشباب بالمعارف ومهارات الاحترام المتبادل والتسامح، والاستخدام المسؤول لشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإننا بالفعل نفتح نافذة من الفرص أمام العمالة والعمل الكريم والمشاركة البناءة وتأكيد الذات.

ومن نفس المنطلق، فإن هذا الاستثمار يمكن أن يحول دون مشاركتهم في الأنشطة الشائنة. ويمكن أيضاً أن يحد من احتمال خضوعهم للشبكات الإرهابية، والتي يتزايد استخدامها لشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لإثارة التطرف والتعصب، ولا سيما بين الشباب.

وبالمثل، فإننا ندرك تماماً الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الدينية والزعماء الدينيون الذين يتمتعون بنفوذ هائل في مجتمعاتنا. ومن المهم بالتالي إشراكهم في جهودنا الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام والاحترام المتبادل والتسامح. لقد شهدت تنزانيا بصورة مباشرة فعالية الحوار بين الأديان في معالجة مجموعة متنوعة من التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، بما في ذلك العنف والتطرف العنيف. ومن بين الدروس المستفادة أن ربط أي دين بالإرهاب يمكن أن يقوض الثقة والاحترام والتعاون المتبادلين، وهي المبادئ اللازمة من أجل هزيمة التطرف والتعصب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا الاستفادة على نحو كامل من جميع الأدوات الاجتماعية والثقافية والدبلوماسية المتاحة

لنا لبناء مجتمعات متسامحة ومسؤولة. ونعتقد أن السياحة يمكن أن تكون أداة هامة للحوار الثقافي والتفاهم المتبادل بين شعوب العالم. وترحب تترانيا بالسياح الثقافيين من جميع أرجاء العالم لزيارة بلدنا والاختلاط مع شعبنا، والاستمتاع بطعامه وموسيقاه وألعابه الرياضية وأساطيره وتقاليده الغنية. وقد فتحنا أيضاً أبوابنا للدبلوماسية الثقافية، حيث أقامت بلدان عديدة مراكز ثقافية في البلد. ونحن على استعداد للتعلم من الثقافات الأخرى دون التخلي باالضرورة عن ثقافتنا.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن استيائنا الشديد إزاء تصاعد التدمير المتعمد للتراث الثقافي كجزء من استراتيجية التطهير الثقافي. ونشير إلى أن هذه الأعمال يمكن أن تشكل جريمة حرب. ولذلك ندعو إلى مساءلة الجناة عن أفعالهم. وندعو أيضاً إلى إعادة التحف الفنية المسروقة إلى بلدانها الأصلية وترميم وإصلاح المواقع التراثية المتضررة. إن العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في هذا الصدد هو حقاً جدير بالثناء.

وأخيراً، نود أن نؤكد مجدداً استعداد تترانيا للعمل مع الأعضاء الآخرين في المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ وتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام على جميع المستويات. وننتظر بفارغ الصبر في هذا الصدد وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وكما أشار موواليمو نيريري، مؤسس تترانيا المستقلة، ذات مرّة: ”إن العنف غير ضروري وهو مكلف. والسلام هو السبيل الوحيد.“ فدعونا نستثمر في السلام.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): من أجل فهم أهمية ثقافة السلام في عمل الأمم المتحدة، كل ما يتطلّبه الأمر هو النظر في وثيقتها التأسيسية: الميثاق. إن إرساء السلام وثقافة لاستدامته هو جوهر ميثاق الأمم المتحدة وأساس جميع الأهداف السامية المكرسة فيه.

ومن المهم أن ندرك أن السلام، حسبما يقصده الميثاق، ليس حالة راهنة جامدة تتحقق بالاستبداد والهيمنة ولكنها حالة دينامية، تتسم بالتسامح والاحترام المتبادلين. ولا يسعى الميثاق إلى القضاء على الاختلافات من أجل السلام بل للتأكد من أن للجميع الحق في العيش والازدهار على الرغم من الاختلافات. إن ممارسة التسامح والعيش معاً في سلام وحسن جوار هي الوسيلة التي يعتمدها الميثاق لتحقيق السلام الدائم والنبيل.

اليوم، وبعد ٧٠ عاماً من اعتماده، تشهد التطورات العالمية على صحة المسارات التي اختارتها الأمم المتحدة. وفي حين تحاول القوى الظلامية للتطرف العنيف من سورية إلى العراق ومن باريس إلى بيروت أن تفرض آراءها السخيفة على جميع الأمم عن طريق اللجوء إلى الأعمال الوحشية والإرهاب، يزداد وضوح مزايا هوياتنا الفريدة والاحتفال بها أكثر فأكثر. وعند النظر في إيجاد حل للتهديد الذي يمثله الإرهاب، يتعين علينا مواجهة الحقيقة. ولو كان في مقدور القوة العسكرية والحروب حل المشاكل الإنسانية، حسبما تظنّ بعض الدول، لما واجهنا مثل هذه الوحشية. والواقع أن القوة ليست دواء شافياً لكل المشاكل ولا يمكن لآلة الحرب الهائلة أن تبني؛ فلا يمكنها إلا أن تدمر.

وإذا أردنا إرساء ثقافة السلام في عقول البشر، فلن نحتاج إلى تغيير عقليات الإرهابيين والمتطرفين وحسب. فالتغيير في عقلية أولئك الذين يفضلون حل كل مشكلة باستخدام القوة هو أيضاً أمر حتمي. علينا أن ندرك أننا إذا أردنا بناء ثقافة سلام، فينبغي أن نتحلى بالشجاعة لمعالجة الأسباب الكامنة التي تؤدي إلى التطرف والإرهاب وإضفاء الشرعية عليهما. ولن تحصل ثقافة السلام على الأكسجين الذي تحتاجه للتنفس إلا إذا اتخذنا إجراءات جادة لمعالجة الفقر والتمييز والظلم والاحتلال. إننا نحتاج إلى زرع بذور السلام في التربة المخصّبة بالتسامح والعدالة والاحترام المتبادل والتفاعل والحوار المفيدين بين الثقافات والحضارات.

قبل بضعة أيام، وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس، كتب المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية رسالته الثانية الموجهة إلى الشباب في الغرب. وكانت الحاجة إلى تغيير العقليات من بين النقاط التي أثيرت في تلك الرسالة، والتي تسعى إلى تقديم منظور حقيقي من داخل العالم الإسلامي لجمهورها الشاب بشأن ظاهرة الإرهاب البشعة. وكتب سماحته ما يلي:

”إن الخطوة الأولى في تهيئة الأمن والسلام هي إصلاح هذه العقلية المولّدة للعنف. وما دام الإرهاب يُصنّف إلى نوعين: ”جيد“ و ”سيئ“، وما دامت المصالح الحكومية تُعطى الأولوية على القيم والأخلاقيات، فلا ينبغي البحث عن جذور العنف في أماكن أخرى.“

قبل عامين، وبناء على مبادرة فخامة الرئيس حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، قدمت حكومتي إلى الجمعية العامة قراراً بشأن عالم ضد العنف والتطرف العنيف، والذي اعتمد بوصفه القرار ١٢٧/٦٨. وتشهد التطورات منذ اتخاذ هذا القرار على أهمية الدعوة وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع الأمم للحد من التطرف العنيف. ومتابعة لهذا الطريق ذاته، اقترحنا مشروعاً محدثاً للقرار ذاته (A/70/L.21) يجري التفاوض بشأنه وسيكون جاهزاً قريباً للبت فيه من قبل هذه الجمعية تحت البند الحالي من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“. ويعكس مشروع قرار هذا العام التطورات على مدى العامين الماضيين مع تجديد الدعوة لمكافحة التطرف العنيف ومتابعة المثل العليا المقترحة في القرار الأول.

إننا نتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء للمبادرة، التي من شأنها أن تساعدنا جميعا على رص الصفوف، بهدف مكافحة التطرف العنيف من أجل إنقاذ البشرية من هذه الآفة وتعزيز السلام والاعتدال والحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان والحضارات.

السيد الخياري (تونس): أود في البداية أن أتوجه لكم بالشكر، السيد الرئيس، على الدعوة إلى هذه المناقشة بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال، المعنون ”ثقافة السلام“، وأن أنوه بالجهود التي بذلها الأمين العام من أجل إعداد تقريره الموحد الثاني عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/70/373)، كما لا يفوتني أن أشيد بجهود باكستان وبنغلاديش والفلبين على إعدادها للقرارين المعروضين علينا اليوم.

إن ما يشهده العالم اليوم من تزايد مفزع لمظاهر التشدد والتطرف العنيف والإرهاب في عدد من مناطق وبلدان العالم لأسباب تغذيها في أغلب الأحيان الأفكار المتصلبة والأيديولوجيات المتعصبة القائمة على الإقصاء والكراهية ورفض الآخر، والتي تجد للأسف الشديد في نقص الحوكمة واحترام حقوق الإنسان وانعدام العدالة الاجتماعية والتباينات الشاسعة في مستويات التنمية على الصعيد الدولي، وفي بعض المجتمعات، مجالا خصبا للتوسع والتمدد، وهي كلها عوامل تفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى تسخير كل الجهود الممكنة، محليا وإقليميا ودوليا، من أجل التصدي لهذه المظاهر الهدامة التي لا تعترف بالحدود، وأضحت تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار وسلامة شعوبنا ومجتمعاتنا وللأمن والسلم الدوليين بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، يجدد وفد بلادي، تونس، التي طالما مثّلت ولا تزال عبر تاريخها الممتد لما يزيد على ثلاثة آلاف عام حاضنة للعديد من الحضارات المتعاقبة ومركزا للتفاعل الإيجابي والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان، التزامها المتواصل والكامل بضرورة العمل المشترك من أجل دعم التقارب والتعايش السلمي وزيادة الفهم المتبادل بين الأمم والشعوب والعمل على تعميق مفاهيم السلام والتسامح والحوار بين الحضارات المختلفة، تكريسا للدور الفعال الذي تضطلع به القيم الإنسانية في تعزيز السلم والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

وقد جسدت تونس، وبامتياز، إيمانها واقتناعها الراسخين بثقافة السلام والتسامح وتمسكها بخيار الحوار والطرق السليمة لمعالجة الخلافات والأزمات إبان تجربة الحوار الوطني الذي لجأ إليها التونسيون في أصعب وأحلك فترات مرحلة الانتقال الديمقراطي التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الماضية. ولا يفوتني في هذا الإطار أن أذكر بالمساهمة الفاعلة والدور الريادي الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني الأربع التي اشتركت في رعاية أعمال الحوار الوطني، في نجاح مسار الحوار الوطني في تونس وهو ما مكنها من الفوز، كما تعلمون جميعا، بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥، وهو استحقاق دولي كبير يتحقق لأول مرة لتونس اعترافا بنجاح تجربتها الديمقراطية وتقديرا لمبادرة الحوار الوطني السلمية والمبتكرة التي تحمل في طياتها رسالة واضحة أن العالم في حاجة ملحة اليوم إلى الحوار والتوافق والأمل والتسامح خاصة في ظل النزاعات والصراعات المستشرية في العديد من المناطق.

إن المجتمع الدولي بجميع مكوناته، من دول ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص وإعلام، مدعو اليوم إلى مضاعفة الجهود وتضافرها من أجل نشر ثقافة الحوار والتعاون والتضامن بين الشعوب والأمم والحضارات والثقافات والأديان والاستفادة من الأطر والآليات المتاحة، خاصة تلك التي توفرها الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها المختلفة. ونحن نثمن في هذا الإطار الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الترويج للسلام والتقارب بين الثقافات والحضارات من خلال برامجها المختلفة، ولا سيما برنامج عملها المتعلق بثقافة السلام واللاعنف وخطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات للعقد (٢٠١٣-٢٠٢٢)، واستراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١.

ونثني في ذات السياق على المشاريع والأنشطة التي تنفذها المنظمة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بدور الشباب، كما أود أن أجدد دعم تونس لجهود تحالف الأمم المتحدة للحضارات في نشر ثقافة التقارب بين الشعوب والأمم وفي مواجهة التعصب والتطرف، وخاصة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ التي تعكس رؤية جديدة لتوسيع مجال أنشطة التحالف وتطوير طرق وأساليب تنفيذ مشاريعه في المجالات الأساسية التي يُعنى بها، وهي التعليم والشباب والإعلام والهجرة.

إن تسخير الأمم المتحدة وكالاتها وأجهزتها المختلفة لجهود وبرامج عديدة من أجل تعزيز ثقافة التسامح وأنشطة بناء السلام للتصدي لمظاهر التطرف العنيف والإرهاب والخطابات والأفكار التحريضية، بما في ذلك من خلال تطوير منظومة التعليم وتعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية والحوكمة والإدماج الاجتماعي ودعم الحوار والتواصل بين الثقافات والأديان المختلفة وتعزيز آفاق التفاهم بين الحضارات، تُعد ممارسات وقائية جد هامة وبعدا أساسيا من أبعاد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وإذ نجدد دعم والتزام تونس بهذه الاستراتيجية، فإننا ندعو إلى المزيد من تكاتف الجهود من أجل التصدي للمخاطر والتهديدات المتنامية لأنشطة التنظيمات الإرهابية في العديد من البلدان بما فيها بلدان منطقة انتمائنا الجغرافي.

ولذلك، فإنني أجدد الدعوة للمجتمع الدولي من أجل تكثيف مساعيه للتوصل إلى حلول سياسية جذرية ومستدامة للنزاعات القائمة في المنطقة وفي بعض دولها، والاستجابة لتطلعات شعوبها للأمن والاستقرار والتنمية. كما أشدد على الضرورة الملحة للمزيد من التنسيق على المستويين الدولي والإقليمي لضمان مكافحة فعالة للتنظيمات الإرهابية وتوفير المساعدات الدولية اللازمة لدعم الجهود الحثيثة للدول المعنية ودول الجوار المتضررة بشكل مباشر من تنامي الأعمال الإرهابية، من أجل التصدي لهذه التنظيمات والتفرغ لمواجهة

التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية والازدهار. ونحن نتطلع إلى خطة العمل المقرر أن يعرضها الأمين العام في بداية السنة المقبلة بشأن التصدي للتطرف العنيف، ونأمل أن تتضمن هذه الخطة عناصر مقترحات فعالة تستجيب لدقة المرحلة ولتطلعات جميع الشعوب والأمم في الأمن والاستقرار.

في الختام، أود أن أعبر عن تقديري لجميع الجهود الرامية إلى نشر رسالة التسامح والحوار في عالمنا اليوم، وأجدد التأكيد على التزام تونس بالمشاركة في تلك الجهود، انطلاقا من دورها التاريخي وامتدادا لجهودها لنشر الأمن والسلام.

السيد عبد الخالق (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على تقريره المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٦٩/١٣٩ و ٦٩/١٤٠ والمعنون ”تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ (A/70/373).

وأود أن أشكر أيضا وفود باكستان وبنغلاديش والفلبين على تيسيرها للقرارات آنفة الذكر. ونشيد بالجهود التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة لبناء ثقافة السلام وتعزيزها، فضلا عن الانخراط في الحوار بين الأديان والثقافات.

وعلى النحو المبيّن في التقرير، فقد أتاح حجم التحول العالمي فرصا جديدة غير أنه أثار تهديدات جديدة أيضا. وفي حين ساعدت الاتجاهات العالمية في بعض المجالات مثل وسائط الإعلام والتجارة والتكنولوجيا على تقارب المجتمع الدولي، فلا ريب أن الأحداث التي تقع في أنحاء كثيرة من العالم تمثّل دليلا واضحا على التحديات غير المسبوقة التي نواجهها. ويتطلب حجم وتعقيد هذه التحديات تضافر جهود المجتمع الدولي. ولا يمكن أن تنجح هذه الجهود إلا بالتعاون الوثيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من التقدم المحرز والجدير بالثناء في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتهما، فقد بات واضحا أن هناك تزايدا في كره الأجانب والتعصب والتمييز في كثير من أنحاء العالم. وتتعارض هذه الظواهر مع الحقوق والحريات الأساسية، بل والكرامة الإنسانية. وهي تشكّل أيضا تحديا للسلام والأمن الدوليين، وللتنمية والاستقرار الاجتماعي.

ومن الضروري الإقرار بأن الديمقراطية وسيادة القانون لا تنسجمان مع جميع أشكال التمييز والتعصب. وعليه، فإن انتشار الحركات الراديكالية والمتطرفة في الكثير من المجتمعات يمثّل اتجاها مثيرا للقلق ما دامت هذه الحركات تقيم منابرها السياسية والاجتماعية على التحريض على الكراهية والاستبعاد الاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات داخل المجتمعات وفيما بينها لدحض أيديولوجيات العنف والتعصب هذه. ويندرج ضمن المسائل المثيرة للقلق أيضا تزايد حوادث التعصب والتمييز والعنف وممارسات التنميط السلبي ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد، إلى جانب تزايد الحوادث الناجمة عن الكراهية الدينية.

ويكمن الدليل الواضح على هذا، في إصرار البعض على تشويه سمعة الأديان تحت ذريعة حرية التعبير، ما يؤدي إلى تقويض قيم التسامح والتعايش وإبداء الاحترام المتبادل للآخرين. وما يثير القلق بالقدر نفسه محاولات البعض الخلط بين مكافحة الإرهاب من جهة، والتمييز غير المبرر ضد الأفراد أو الجماعات على أسس إثنية أو دينية من جهة أخرى. وأثارت أزمة اللاجئين أيضا شواغل فيما يتعلق بمعاملة هؤلاء اللاجئين الذين أصبحوا ضحايا لكره الأجانب والاستغلال والتمييز.

وما تزال مجتمعاتنا تعاني من انتشار العنف والتطرف والإرهاب. ومن المهم أن نشير إلى أنه يجب أن تسعى أي محاولة للقضاء على هذه الظاهرة إلى معالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، كي يتسنى تشخيص هذه التحديات بصورة

فعالة علاوة على تحديد وسائل التغلب عليها. وينبغي اتباع نهج شامل لا يقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية فحسب، بل يشمل أيضا الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة تقويم الخطاب الديني وتحسين نوعية التعليم ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخرين والتعايش السلمي.

وينبغي بذل جهود متضافرة لتغيير البنية الفكرية التي تعزز العنف وتتهم الآخرين بالهرطقة وتدعو إلى الإكراه والإرهاب. والمطلوب هو إيجاد بنية فكرية جديدة من شأنها أن تقارع الأفكار بالأفكار والمنطق بالمنطق، وليس باستخدام العنف والقوة أو ترويع الأشخاص. وعليه، وإن من الأهمية بمكان تعزيز ثقافة السلام عبر التأكيد على مفاهيم التسامح والاحترام والتفاهم والتعايش بين الشعوب لأجل مكافحة الإرهاب. ونتطلع في هذا الصدد إلى خطة العمل بشأن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف التي سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها.

ويتحمل المفكرون والقادة الثقافيون ووسائط الإعلام والمربون أيضا مسؤولية عظيمة في مواجهة الأفكار المثيرة للكراهية وترويج الجهل ورفض التنوع واستبعاد الآخرين، فضلا عن مسؤوليتهم عن نشر قيم الاعتدال والتسامح. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يقتصر دور وسائط الإعلام على نقل الحقائق على نحو محايد وموضوعي فحسب، بل عليها أيضا القيام بدورها في إطار هذا الفهم الجديد، عن طريق زيادة الوعي ومكافحة الأفكار المتطرفة والهدامة ونشر القيم النبيلة. ومن المهم أن ننوه إلى ضرورة بذل الجهود أيضا لمنع إساءة استخدام التكنولوجيات الحديثة، ولا سيما وسائط التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، لنشر الكراهية وتجنيد الأشخاص تحت ستار ادعاءات دينية كاذبة، على النحو المبيّن في التقرير. ويجب أن نكفل استخدام هذه التكنولوجيات لأغراضها المقصودة أصلا، وهي نشر الثقافة والمعرفة وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الشعوب والحضارات.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم مصر القوي للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات. ولا يمكن أن يسود السلام ويتحقق النجاح والاستدامة للجهود التي نبذلها للقضاء على التعصب وأشكال التحيز والتنميط السلبي والتمييز إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي وعبر الحوار المستمر.

السيد الأطلسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي أن يشارك في مناقشة هذا الصباح بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ وهو مسألة عزيزة جدا على قلب المغرب بالنظر إلى أن أهدافه تتفق مع أهداف سياستنا الخارجية التي تستند إلى مبادئ الحوار والانفتاح والتسامح.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه للسيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة اليونسكو، والسيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، على جهودهما المبذولة لأجل نشر ثقافة السلام والحوار واحترام التباين. ونحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام (A/70/373) عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العام الماضي بغية تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان.

وإن الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات لمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها تعزيز التفاهم بين الشعوب والتسامح والتضامن ومكافحة العنف والتطرف والتعصب. وكما يدرك العالم بأسره، فقد اتخذ المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة – لا سيما منظمة اليونسكو، عددا كبيرا من المبادرات، فضلا عن مبادرات المجتمع المدني، بغرض تعزيز الحوار الموضوعي البناء الذي يتسم بالشفافية بين الحضارات.

لكن وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زال سوء الفهم وعدم التفاهم إلى جانب أشكال التعصب التي لا أساس لها من الصحة

قائمة، وتظل حقيقة ملموسة إلى اليوم، وأصبح التعصب الديني آفة عالمية بل تنامى في السنوات الأخيرة. وبات العنف والإرهاب اللذين بلغا حدا مثيرا للقلق ظاهرتين يؤسف لهما ويجب شجبهما ووضع حد لهما بصرف النظر عن هوية مرتكبيهما وأيا كانت دوافعهم وأينما يحدثان. وإذ ارتأى صاحب الجلالة الملك مخاطر التعصب وتفشي النزعة الظلامية والإرهاب، فقد نبه المجتمع الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بقوله:

”إن عالمنا ما زال يكافح ضد ضعف المعايير والنقاط المرجعية أو حتى اختفائهما، ويتسم بضعف الإيمان بالقيم الدينية والإنسانية، إلى جانب كفاحه ضد عودة ظهور التعصب والتطرف والعنف والإرهاب مجددا، بالإضافة إلى نشر الخرافات عما يسمى بصدام الحضارات.

” وفي عالمنا الذي يعاني الأمرين، فإن من واجب ومسؤولية جميع القوى الدولية والمفكرين المستنيرين وقادة وسائط الإعلام التصدي لهذه الأخطار على السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي“.

إننا جميعا أمام منعطف سياسي واقتصادي عالمي تاريخي. ويجب الحفاظ على فضاءات الحوار، مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ومن خلال البقاء في التحالف ومواصلة تركيز جهودنا على أهدافنا الأولية – التقارب بين الثقافات وتعزيز التفاهم المتبادل والكفاح للحيلولة دون أن تصبح الشعوب والمعتقدات الدينية أسيرة لأقليات تعتنق أيديولوجيات متطرفة، سنتمكن من تحقيق أهدافنا العالمية. وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعمل، من خلال تجربته وقيمه المتوارثة عن الأسلاف وإرادته السياسية، للمحافظة على فضاءات السلام والرخاء في المغرب العربي وأفريقيا والمنطقة الأوروبية – المتوسطية والشرق الأوسط. ويعمل المغرب أيضا، دون كلل وعلى نحو بناء، لبناء علاقات قوامها حسن الجوار والثقة مع جميع هذه الفضاءات الثقافية.

ومن هذا المنطلق، وبغية إحباط مسعى أنصار التطرف والإرهاب والانشقاق والنزعة الانفصالية والمبدأ الظلامي، افتتح جلالة الملك في ٢٧ آذار/مارس من هذا العام ”معهد محمد السادس لتكوين الأئمة“، وهو مشروع رائد يهدف إلى تثقيف الأئمة من المغرب وغيره من البلدان العربية أو الأفريقية أو الأوروبية بشأن قيم الإسلام والاعتدال والتسامح والانفتاح التي ما فتئت تُمارس في المغرب والتي تشكل أفضل دفاع ضد السلوك المتطرف المنحرف في جميع أنحاء العالم. كما أنشأ المغرب برنامجا وطنيا لإدماج ثقافة السلام في المناهج الدراسية، وهو ينظم اجتماعات دورية بشأن الحوار بين الثقافات والحضارات والتي تركز على تعزيز دور وسائط الإعلام في نشر ثقافة السلام والتسامح والانفتاح والتعددية الثقافية.

إن المصدر الرئيسي لثروة أي بلد هو شبابه وهم الأقدر على أن يكون لهم تأثير كبير على مستقبله إذا ما توفرت لهم وسائل القيام بذلك. ومما لا شك فيه أن الشباب يمكن أن يكونوا أكبر مصدر للاضطرابات إذا ما تم إهمالهم أو التخلي عنهم. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى أن يظل الشباب في صميم أولويات جميع عمليات السلام حتى لا يقعوا فريسة سهلة لأولئك الذين قد يلقنونهم أفكارهم أو يستغلونهم.

وبغية تحسين التفاهم المتبادل وتشجيع تنمية القيم والمواقف وأنماط السلوك التي تركز على اللاعنف والتضامن، يجب علينا تعزيز مشاركة الشباب في التعليم وعمليات السلام، وضمان أن تضطلع وسائط الإعلام بدورها كاملا في تشجيع إذكاء الوعي الجماعي وبناء الجسور وتعزيز الحوار وإسكات خطب الكراهية والاستفزاز والتحريض على التمييز أو العداء أو العنف.

ويسر المملكة المغربية أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.24، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“، ومشروع القرار A/70/L.20، المعنون

”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، وتوصي باعتمادهما بتوافق الآراء.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتود إندونيسيا أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/70/373) عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

وتؤيد إندونيسيا تماما العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام وخطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات كما تُقيم إندونيسيا العمل الذي يضطلع به تحالف الأمم المتحدة للحضارات لدعم ثقافة السلام والحوار، ولا سيما في مجالات الشباب والتعليم ووسائط الإعلام والهجرة.

لقد اعتمدت هذه الهيئة بتوافق الآراء قبل أكثر من ١٥ عاما القرار ٢٤٣/٥٣ بشأن إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام. ومنذ ذلك الحين، أصبح تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام أكثر أهمية وصلة بالموضوع في عالم اليوم. وهناك بعض المبادئ الأساسية التي يود وفد بلدي أن يسلط الضوء عليها بشأن هذه المسألة.

أولا، يشدد وفد بلدي على أهمية الإعلان وبرنامج العمل اللذين يشملان الولاية العالمية المسندة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف.

ثانيا، يرى وفد بلدي أن العمل الجاري على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام ينبغي أن يوفر عناصر هامة لعمل المنظمة حاليا ومستقبلا في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام وتعزيز السلام المستدام.

ثالثا، يرى وفد بلدي أن الوسيلة القصوى لتشجيع ثقافة السلام تتمثل في التعليم والحوار والتعاون. فالتعليم على جميع المستويات أمر أساسي، لا سيما في تشكيل عقول الشباب، جيلنا المقبل، من خلال تنشئتهم على فهم واحترام التنوع الديني والثقافي. كما ينبغي تعزيز وتطوير التعاون داخل المجتمعات وفي ما بينها وبين مختلف أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكفالة ازدهار السلام واللاعنف. ومن ثم، يجب تشجيع إدماج ثقافة السلام في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

رابعا، إن تشجيع ثقافة السلام لا يمكن أن يكون أكثر أهمية مما هو عليه في عالم اليوم الذي يشهد استقطابا على نطاق واسع داخل المجتمعات وفي ما بينها على السواء، وذلك بسبب الهويات الأساسية، بما فيها الهويات الدينية والثقافية والعرقية. وهذا الاستقطاب يعرض للخطر إمكانية ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها، ويعرقل أيضا التنمية. وبخصوص اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وبالنظر إلى أن الخطة ذاتها تشدد على أن الصلة بين السلام والتنمية أمر لا مناص منه وأنه ينبغي أن يعزز كل منهما الآخر، فإن الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام تأتي في وقتها المناسب حقا.

خامسا، يؤكد وفد بلدي على الدور البارز لمختلف أصحاب المصلحة في تشجيع ثقافة السلام. وفي هذا الصدد، فإن المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة أمر حيوي لبناء المجتمعات السلمية والقادرة على الصمود والتي تشكل أمرا ضروريا بوصفها عوامل تمكين لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا مع الإشارة بوجه خاص إلى دخول الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية في حوار على مستوى القواعد الشعبية لتحديد الصراعات المحتمل نشوبها ومنع التطرف وحل النزاعات. ويمكن لأصحاب المصلحة هؤلاء أن يكونوا بمثابة بناة جسور بين الحكومات والمجتمع من أجل التوصل إلى سلام دائم. وقد أصبح دور وسائط الإعلام أيضا أهم من أي

وقت مضى في تعزيز ثقافة السلام والتسامح، وذلك من خلال مكافحة خطاب الكراهية أو التحريض ضد بعض القيم الدينية أو الثقافية.

وفي المقام الأول، يرى وفد بلدي أيضا أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز ثقافة السلام تقع على عاتق الحكومات. وإندونيسيا، بوصفها بلدا يتسم بتنوع هائل، ملتزمة بالترويج لثقافة السلام على الصعيد المحلي، وكذلك في المنطقة وفي المحافل الدولية الأوسع نطاقا. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن تعزيز ثقافة السلام يشكل في الواقع جزءا لا يتجزأ من رؤية ورسالة خطتها الوطنية الإنمائية الطويلة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، والتي تنشد بناء مجتمع موحد وديمقراطي يسوده العدل والسلام ويعتمد على الذات. وإندونسيا، بوصفها البلد الذي يسكن فيه أكبر عدد من المسلمين في العالم، تمضي في طريقها لنشر رسالة التسامح والشمول وتسهم في الجهود العالمية لمكافحة التطرف العنيف الذي يمثل حاليا أخطر التحديات التي تواجه تعزيز السلام والأمن في العالم.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يؤيد مشروعي القرارين المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال وهو أحد المشاركين في تقديمهما، ويثني على الجهود التي بذلتها بنغلاديش والفلبين وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية من أجل تيسير مشروعي القرارين المتعلقين بهذه المسألة.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأود أن أعرض آراءنا في إطار التشاور بشأن ثقافة السلام على النحو التالي:

يتطلع وفد بلدي إلى اعتماد مشرعي القرارين الراميين إلى تعزيز ثقافة السلام، والواردين في الوثيقتين A/70/L.20 و A/70/L.24، بتوفق الآراء اليوم.

ويثمن وفد بلدي عاليا تقرير الأمين العام (A/70/373)، الذي يسلط الضوء على أنشطة الأمم المتحدة لتشجيع قيام مجتمعات سلمية وشاملة للجميع ولحماية البيئة واتباع نهج يستهدف تحقيق السلام والحوار بين الثقافات، وكذلك الأنشطة المضطلع بها على صعيد مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وعلى الرغم من التحديات التي تنتظرنا، يتفق وفد بلدي مع الآراء الواردة في التقرير بأنه يجب القضاء على دورات الجمود والصراع إذا كان لنا أن نحقق السلام في الأجل الطويل والتنمية الدائمة. وسيتطلب ذلك التزاما سياسيا من قبل جميع المنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية.

وكمبوديا، وهي من بلدان مرحلة ما بعد الصراع وقد خربتها ويلات الحرب في العقود الأخيرة وتعمل لإعادة تأهيل الدولة، تتوخى ثقافة السلام باعتبارها قيمة أساسية لنا. وفي هذا العام، تولي حكومة بلدي أولوية متزايدة للشباب باعتبارهم قوة دافعة نحو صون ثقافة السلام في هذا البلد. ومع اتساع نطاق الاتصالات عبر الإنترنت، فإننا نعتبر الشباب قادة البلدان مستقبلا. وفي الوقت الحالي، تشغل أعداد متزايدة باطراد من القيادات الشبابية مناصب رفيعة في السلطتين التنفيذية والتشريعية على السواء في بلدي. بل أنه يجري تشجيع الناس والشباب على إثارة القضايا التي تهمهم من خلال الاتصال المباشر مع رئيس الوزراء عن طريق فيسبوك وتقديم آراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للحكومة خدمة الشعب والبلد بصورة أفضل. وأعتقد أن ذلك سيسهم في معالجة النزاعات الداخلية وبالتالي في تحقيق السلام والاستقرار للمجتمعات.

وفي هذا العام، شرُفنا بفوز السيد هون ماني، عضو الجمعية الوطنية ورئيس اتحاد الشباب الكمبودي، إلى جانب ١٨ شابا آخر من جميع أنحاء العالم، بجائزة دولية في الفلبين، ألا وهي، جائزة GUSI (غوسي) الدولية للسلام لعام ٢٠١٥، ليصبح أول كمبودي يفوز بالجائزة منذ إنشاء الاتحاد في عام ٢٠٠٢.

وفي السياق الدولي، من المؤسف أن تظل الصراعات المسلحة مشتعلة في الوقت الحاضر وتودي بحياة كل من المقاتلين والمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في بعض أنحاء العالم. وقد أضعف التطرف العنيف، الذي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن، أملنا. ومن وجهة نظري، فإن بعض الصراعات تندلع نتيجة التخلي عن الناس وتهميشهم واستبعادهم وتركهم يعانون من سوء التغذية. فهؤلاء الناس يمكن أن يسقطوا بسهولة فريسة لمجموعات المتطرفين الذين يمارسون العنف والجريمة المنظمة وللإرهابيين. وهذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ التنمية. والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في بعض بلدان أفريقيا وأوروبا تزيد من خوف المجتمع ككل، بل أنها تضع وحدتنا موضع الاختبار.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقوم بدور هام في إنهاء الصراعات العالمية وإرساء مبادئ بناء السلام في العديد من المناطق. وأعتقد أن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون يمثلان شرطين مسبقين ضروريين للاستقرار، واللذين لا يمكن من دونها للمجتمعات القيام بوظائفها، ناهيك عن أن تزدهر. ومن أجل المضي قدما، فإن جميع الحكومات بحاجة إلى ما توفره الحكومة الرشيدة من استقرار وقدرة على التنبؤ. وستكون هذه الشراكات على جميع المستويات في الحكومة والمجتمع ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي خطة أوسع نطاقا. ولذلك، أعتقد أننا مضطرون للعمل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتي من شأنها أن تضعنا على الطريق نحو التقاسم العادل والرعاية – وهما اللبنة الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين. إن أمامنا شوطا طويلا، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة.

وفي السياق الأوسع، يعتقد بلدي أن ثقافة السلام يجب أن تكون موضع اعتزاز في قلوب جميع البشر، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. ويجب إرساء تدابير لبناء الثقة وانتهاج الدبلوماسية الوقائية من خلال الآليات المتعددة الأطراف والإقليمية. وبالمثل، فإن التوفيق بين مصالح جميع الفئات الاجتماعية، سواء كان أفرادها من الفقراء أو غير متساوين أو من أي مجتمع عرقي، واعتماد المصالحة في عملية تدريجية على عدة مستويات سيجلبان السلام والأمن الدائمين.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): العالم اليوم هو بوتقة للصراعات المدمرة، القديمة والجديدة، وهي للأسف ثمرة للشك والريبة الناشئين عن الانقسامات بين الأديان والحضارات التي تؤدي إلى القتل والمعاناة الإنسانية الفظيعة والخسائر الاقتصادية. والاتجاه الحالي نحو تنامي كراهية الأجانب والتعصب الديني وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة الجديدة في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك أفريقيا، يبرر الجهود المبذولة لمعالجة الخلافات والانقسامات على نحو خلاق بهدف تعزيز وترسيخ حالة ذهنية تقوم على ثقافة السلام. يتعين مواصلة هذه الجهود.

يعيث فصيل بوكو حرام الإرهابي في أقصى شمال بلدي ولا بد من مكافحته بقوة. إنه امتداد لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي يغرق أسر كثيرة في مناطق من جميع أنحاء العالم في الأحزان. وكما قال رئيس بلدي، السيد بول بيا، المرة تلو المرة، إنه تهديد عالمي يتطلب حلاً عالمياً. لذلك يرحب بلدي بالتعاون الدولي الحالي للقضاء على هذه الآفة، وإدراج السلام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما في الهدف ١٦.

لقد انتهى العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، لكن على المجتمع الدولي أن يبقى ثقافة السلام في صميم اهتماماته. نحن نرحب باعتماد اليونسكو في الآونة الأخيرة لخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، التي تعكس التزام مؤسسات الأمم المتحدة بالتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية وتعزيز

الانفتاح على الآخرين وقبول الاختلاف. لا يمكن لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها إلا إذا جرى تجسيدها على الصعيد الوطني، بما يتيح لكل شخص الأخذ بزمام هذا المثل الأعلى.

إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا السلام لا تزال هائلة. ولا يزال من الضروري إنشاء منابر تتيح نشر القيم القائمة على التفاهم والاحترام المتبادل والتسامح والحوار بين الثقافات من أجل مكافحة التطرف والتعصب وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام وغيرها من أشكال التمييز. الكاميرون صاحبة مصلحة في برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام ونبذ العنف الذي أطلقته اليونسكو. كما انضم بلدي إلى برنامج التثقيف في مجال المواطنة العالمية. في الكاميرون، يشكل التثقيف في مجال المواطنة جزءا من المناهج التعليمية الرسمية بدءا من التعليم الابتدائي، وهو إلزامي ومجاني للجميع، وحتى السنة الأخيرة من التعليم الثانوي. وهو شكل من أشكال التعليم ينقل قيم مثل فهم الآخر والتسامح ومعرفة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقبول بالاختلاف باعتبارها مصدر ثراء. وألاحظ أيضا المساهمة الهامة والمتنامية لأندية الطلاب من مختلف المدارس الثانوية التابعة لليونسكو في نقل القيم التي تروج لها اليونسكو.

تحتفل الكاميرون، مع المجتمع الدولي، في كل عام في ٢١ أيلول/سبتمبر باليوم الدولي للسلام، وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر باليوم الدولي لعدم العنف. إنهما فرصتان لإعادة تأكيد القيم العزيزة على منظمتنا. إنها قيم مشتركة، مثل حفظ السلام، بناء السلام، منع نشوب الصراعات، التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، تعزيز الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الرشيد، التسامح، المساواة بين الجنسين، اللاعنف والتسوية السلمية للمنازعات.

ولكي يكون السلام مستداما، يجب أن يكون شاملا للجميع. لهذا السبب، يجب أن نشجع التعايش السلمي بين مختلف الثقافات والأديان. هذا هو الأساس المنطقي للحوار بين الأديان والثقافات المسكونية، الذي يمكن أن يقدم مساهمة قيمة لتعزيز التماسك والوئام الاجتماعيين. تلك مدعاة فخر الكاميرون، وهي أفريقيا مصغرة. يتيح لنا هذا الحوار التصدي لمظاهر التحامل وتحسين سبل التفاهم. وأشدد على الدور الهام للتثقيف والتوعية الذي تضطلع به وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

من الصحيح بالتأكيد أن السلام يبدأ في العقل، لكن ما من جهد يبذل لإظهار ثقافة سلام يمكن أن يكون طويل الأجل دون شراكة عالمية فيما بين جميع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في الآونة الأخيرة. عندما نغرس السلام من خلال الحوار والتسامح واحترام الآخر، سيتيح لنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة تهيئة مناخ يفضي إلى التعايش السلمي بين الجميع. لذلك، أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء حار إلى جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان أن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام قوة دافعة لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

يتحطم السلام بداية في العقل، ولهذا من الضروري ترسيخه وغرسه في العقل. الكاميرون تعمل باستمرار على غرس هذه القيمة في ثلاثية السلام والعمل والوطن، وهو شعار مقدس لبلدي. نحن نشارك في تقديم كل مشاريع القرارات المطروحة في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال ونؤيدها، وندعو إلى اعتمادها بتوافق الآراء من مجتمع الأمم في هذه الجمعية. نحن نحب السلام. لدينا ثقافة سلام. علينا واجب تجاه السلام. لنعمل في هذا الشأن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يستحيل تحقيق السلام في ظل انعدام احترام القانون الدولي. ويستحيل

تحقيق السلام في ظل انعدام احترام حقوق الإنسان. ويستحيل تحقيق السلام في ظل انعدام الحرية. ويستحيل تحقيق السلام في ظل انعدام احترام إنسانيتنا المشتركة وكرامتنا المتأصلة. هذه حقائق قاسية يتجدد تأكيدها كل يوم في المجتمع الدولي ونحن نشهد الكثير من المعضلات والتحديات التي تحيق بعالمنا اليوم وتمنع ازدهار ثقافة عالمية حقيقية للسلام.

إن الدولة الفلسطينية ملتزمة التزاما تاما بالسلام. إن إقامة سلام عادل وقابل للاستمرار وتعايش حقيقي من بين الأولويات العليا للحكومة الفلسطينية، وظلت توجه مسار عملنا وجهودنا الوطنية والدولية على مدى عقود عديدة. فقد كان السلام خيارنا الاستراتيجي، وخيارنا السياسي وخيارنا الأخلاقي، وقد بذل الشعب الفلسطيني وقيادته جهودا وتضحيات لا حد لها من أجل تحقيق ذلك.

ولقد اخترنا بالفعل، سبيل التسوية منذ عقود بهدف محدد هو تحقيق السلام والعدالة. وعلى الرغم من أن هذا الأمر، للأسف لم يكن مجديا، وبرغم الانتكاسات العديدة والمآسي المؤلمة التي عانيناها منذ ذلك الوقت، لا نزال ملتزمين بهذا السبيل من أجل السلام. وسيظل هذا السبيل خيارنا لحل جميع قضايا الوضع النهائي للقضية الفلسطينية. إنه سبيلنا لوضع حد للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإخضاع الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ وضمان تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يضع حدا للظلم الفادح الذي لحق بالشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون من نكبة ١٩٤٨ وحتى هذا اليوم.

وقد أربك هذا الظلم والنزاع الأمم المتحدة منذ تأسيسها وأضعف موقفها واستمر بلا حل على نحو مأساوي، ليضعضع المنظمة ونظامنا الدولي والجهود الرامية إلى إقامة ثقافة سلام حقيقية في المجتمع الدولي. ومع ذلك لا يزال الشعب الفلسطيني صابرا ومرنا سعيا لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير، والسعي لتحقيق الحرية والسلام بناءً على القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. ويتعزز ذلك الصبر والصمود كثيرا بشبه الإجماع على دعم فلسطين والتضامن مع الشعب الفلسطيني من جميع أرجاء المجتمع الدولي، الذي يتضح جليا أن التزامه بتحقيق العدالة لفلسطين مهم للالتزام بتحقيق السلام في الشرق الأوسط والعالم.

وفي العام الماضي، أعيد تأكيد التزام فلسطين بالوسائل السلمية والقانونية لإدارة وحل النزاعات بقرار الانضمام إلى الصكوك الأساسية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، علاوة على غيرها من المعاهدات الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بسيادة القانون الدولي وأهميته لإقامة عالم سلمي ومستقر وعادل.

ونحن راسخون في اقتناعنا بأن زيادة ترسيخ الاحتلال وشن الحروب وفرض المستوطنات والجدران والحصار وإنكار حقوق وإنسانية الآخرين لن يحقق السلام والأمن. وقد تفرض هذه السياسات واقعا غير قانوني على الأرض، غير أنها لا تثبت حقا ولا تلغي حقوقا مكرسة في القانون الدولي. وعلاوة على ذلك لا يمكن لهذه السياسات، الخالية من الشرعية، فرض السلام والأمن وهي غير قادرة على كبح تطلعات الشعب المشروعة للحرية ولحقوقه.

ونحن مصرون على أن السلام العادل هو العلاج الوحيد للنزاع والعنف والحرمان وعدم الاستقرار الذي تولده. وكما أكدنا في طلبنا عضوية الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإن دولة فلسطين هي دولة محبة للسلام وتسعى إلى تعزيز العلاقات الودية وثقافة السلام مع جيرانها وجميع أعضاء المجتمع الدولي.

وفيما نشاهد الكروب المفرطة في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية نتيجة للإجراءات غير القانونية والمدمرة

لإسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – وكذلك في المنطقة ككل، يتضح لنا جلينا أنه ليس لدينا متسع لتأخير السلام والسماح للمتطرفين ورافضي السلام بتعزيز مواقفهم. فلم يعد الشعب الفلسطيني يقدر على تأخير حقوقه أو قبول أعذار فارغة لتبرير هذه الانتهاكات والإهانات المستمرة، في حين يتم استرضاء السلطة القائمة بالاحتلال، حتى من غير أن تُحَّمل المسؤولية عن أفظع جرائمها المخزية، وحيث يتم تشويه وتدمير آفاق السلام.

إن الوقت ينفد، ونافذة السلام تضيق بسرعة. فهناك إجماع على أن الوضع لا يمكن تحمله، ويجب إيجاد حل من دون تأخير، وهو حاسم بالنسبة للسلام الإقليمي والدولي. إن السماح باستمرار هذا النزاع وبتعميق المعاناة الإنسانية والمظالم التي يتسبب فيها، يتناقض تماما مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقوانين الدولية التي نسترشد بها وتربطنا ومتطلبات بناء السلام الدائم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وفي المنطقة.

وفي سعينا إلى إنشاء ثقافة عالمية للسلام، يجب أن تظل قضية فلسطين أولوية في جدول الأعمال الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك على وجه السرعة لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وضع حد لاحتلالها لفلسطين ولقمع الشعب الفلسطيني، وإجبارها على احترام القانون الدولي بلا استثناء. وعلاوة على ذلك، يجب حماية المدنيين ويجب احترام حقوق الإنسان. فهذه مسائل حيوية لا يمكن تأجيلها إلى حين انتهاء النزاع. ولذلك نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، على تحمل المسؤولية عن معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع الذي لايزال يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن إنشاء ثقافة للسلام يتطلب التصدي حتى لأصعب المسائل وعدم السماح لها بالتفاقم من دون عواقب يعجز عنها الوصف. أنه يتطلب احترام الالتزامات السياسية والقانونية والأخلاقية، ونناشد الجمعية العامة القيام بدورها في تعزيز هذا المسار كمسألة ملحة.

الرئيس بالنيابة: نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/70/L.20 و A/70/L.24.

ستبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/70/L.20 المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيدة هيريتي (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.20، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأردن،وإسبانيا، وإيطاليا، وبروني دار السلام، وبنن، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتونس، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وسلوفينيا، وشيلي، والصين، وغينيا الاستوائية، وقطر، والكاميرون، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وميانمار، والنمسا، وهنغاريا، واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.20 (القرار ١٩/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/70/L.24، بعنوان ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

أعطى الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة هيريتي (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.24، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة،

انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وبالاو، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسانت لوسيا، وسيشيل، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وموزامبيق، وهنغاريا، وهولندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/70/L.24؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.24 (القرار ٢٠/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات تعليلا للتصويت أو شرحا للمواقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن القرار ١٩/٧٠، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“. يشكر الاتحاد الأوروبي وفدي باكستان والفلبين على عرض القرار، ويقر بأن نصه ظل يتحسن باستمرار على مر السنين.

وبالنظر إلى هذا التطور الإيجابي، نأسف لمحدودية الفترة الزمنية للتفاوض هذا العام، ولعدم التعبير عن شواغلنا في النص. وعلى وجه الخصوص، نأسف تحديدا لعدم إدخال تغييرات على الفقرتين الرابعة عشرة والثانية والعشرين من الديباجة. ونحن على ثقة من أن الميسرين سيعطون اقتراحاتنا نظرة إيجابية السنة المقبلة. وفي هذا السياق، نشدد على أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعلق أهمية على الإشارة إلى الدين أو المعتقد على الدوام باقتران، وأن حرية الدين أو المعتقد تنطبق على الأفراد كأصحاب حقوق تجوز لهم ممارسة هذا الحق إما في المجتمع، بما في ذلك الأقليات الدينية، مع الآخرين أو بشكل فردي.

السيدة ديرديريان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات تأييدا قويا. ويسرنا أننا قد توصلنا إلى توافق في الآراء حول القرار ١٩/٧٠. وتؤمن الولايات المتحدة إيمانا راسخا بتشجيع ثقافة السلام من خلال تعزيز الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان ورفض العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للتراعات.

وقد تشجعنا بهذا الجهد القائم على توافق الآراء لتعزيز التسامح والحوار والمصالحة واحترام التنوع الثقافي. وبوصفنا أمة متعددة الأعراق والثقافات والديانات، نعتقد أيضا أن الحوار والتفاهم والتعاون بين الأفراد من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية وفيما بينهم مهمة لتنمية علاقات سلمية ومتوائمة بين الجماعات وبين الدول.

ونحن نفهم أن القرار ١٩/٧٠، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، يحيط علما بالمؤتمر الخامس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي عقد في أستانا، كازاخستان في حزيران/يونيه عام ٢٠١٥. ونشكر حكومة كازاخستان على جمعها المجتمع الدولي لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

وعلى الرغم من وصولنا إلى توافق في الآراء اليوم حول هذا القرار اليوم، فإن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تتفق اتفاقا تاما مع الإعلان الصادر عن المؤتمر الخامس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي يحتوي على بعض المصطلحات والبيانات المتعلقة بتعددية الأطراف والتعاون الدولي والسلام والأمن فضلا عن تفسير لقانون حقوق الإنسان، لا يعكس في رأينا توافقا دوليا حول هذه القضايا.

ونحن نفهم أن القرار يؤكد أيضا اعتراف المجتمع الدولي بأن المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يوفر في مجمله الإطار الدولي لحماية حرية التعبير.

وفي هذا الصدد، تؤكد الولايات المتحدة من جديد موقفها المعروف بأن ممارسة الحق في حرية التعبير ينبغي أن يمنح أقصى حماية ممكنة، ودعمنا لحريات الدين والتعبير، بما في ذلك احترام جميع الآراء والمعتقدات بغض النظر عن محتواها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف.

طلب ممثل إسرائيل الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأذكره بأن البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باركان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قد يكون الفلسطينيون قد اتخذوا قرارا بصدد استراتيجية السلام، لكنهم لا ينفذونه على المستوى العملي. فما يؤدي دائما إلى الإبطاء في إحراز تقدم صوب السلام هو رفضهم إجراء مفاوضات بشأن الحل القائم على وجود دولتين وتحريضهم على العنف ضد الإسرائيليين واليهود في وسائط إعلامهم.

وعلاوة على ذلك، فإن البيان الذي أُدلى به هنا اليوم بشأن ضرورة عودة لاجئي عام ١٩٤٨ إلى ديارهم ليس سوى دعوة إلى دمار إسرائيل. وينبغي ألا يضللنا التعبير عن ذلك بطريقة ملطّفة. وتجمع موجة الإرهاب التي واجهتها إسرائيل على مدى الأشهر العديدة الماضية، والتي أسفرت عن خسائر بشرية فادحة من جراء قتل ٤٠ إسرائيليا من جميع الأعمار، بين التحريض الديني والتحريض القومي، وهي تدفع الأطفال الفلسطينيين إلى قتل النساء والأطفال الإسرائيليين، ولا يدعم ذلك أي ثقافة للسلام.

ولا يعطي القانون الدولي شرعية للكيل بمكيالين، بالتكلم بحلو اللسان هنا عن السلام، وفعل نقيضه في الممارسة العملية في الميدان. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تدرك أن السلام لن يتأتى إلا عن طريق المفاوضات وليس العنف. وإسرائيل ملتزمة بهذا المثل الأعلى، وترحب بعقد مفاوضات غير مشروطة. ويجب على الفلسطينيين وقف التحريض والنأي عنه صوب المفاوضات. وينبغي لهم ألا يعتمدوا على الإكراه الخارجي لأجل صنع السلام، لأن ذلك لن يتحقق، ولا ريب أن الوقت ينفد أمامهم. ونحثهم نحن على العودة إلى مائدة المفاوضات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.